Journal of Scientific Research in Arts
ISSN 2356-8321 (Print)
ISSN 2356-833X (Online)
https://jssa.journals.ekb.eg/?lang=en

The ways of middle class's adaptation to the phenomenon of economic inflation: A field study on a sample of middle class individuals in Cairo Governorate

Hebaallah Mostafa Mohamed Mostafa

Teacher of Sociology – Department of Philosophy and Sociology – Faculty of Education – Ain Shams University

hebaallahmostafa@edu.asu.edu.eg

Article History
Received: 10 August 2023, Revised: 20 August 2023
Accepted: 15 September 2023, Published: 1 October 2023
DOI: 10.21608/JSSA.2024.261471.1598

https://jssa.journals.ekb.eg/article261471.html

Volume 24 Issue 8 (2023) Pp.1-22

Abstract:

The current research aims at exposing the ways of middle class's adaptation to the economic inflation. The research depended on social survey and it also used Likert 3-point Scale as a tool for collecting data from a sample of 300 persons from the middle class in Cairo Governorate. The research concluded that there is a statistically significant difference at 0.01between the repetition of the sample's responses concerning the ways of economic adaptation that the middle class follows in inflation time as the Observed Value of Chi Square was 167.867 and it is larger than the Expected Value. This means there is a statistically significant difference for the most repeated responses. These responses were reducing of saving that was 77.7%, followed by setting a monthly budget that was 72.7%, then purchasing and storing the basic goods at the time of sale that was 67.3%. The research also concluded that there was a statistically significant difference at 0.01in the level of the economic adaptation for the middle class in the light of inflation according to age, income, and educational level as the Observed Values of Chi Square were 16.929, 62.245 and 69.445 respectively.

Keywords: **Economic inflation, the ways of adaptation, Middle class.**

أساليب تكيف الطبقة الوسطى مع ظاهرة التضخم الاقتصادي: دراسة ميدانية على عينة من أفراد الطبقة الوسطى بمحافظة القاهرة

د. هبه الله مصطفى محمد مصطفى

مدرس علم الاجتماع - بقسم الفلسفة والاجتماع - كلية التربية – جامعة عين شمس

hebaallahmostafa@edu.asu.edu.eg

المستخلص:

يهدف البحث الحالي إلى الكشف عن أساليب تكيف الطبقة الوسطى مع ظاهرة التضخم الاقتصادي. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واتخذت مقياس ليكرت الثلاثي كأداة لجمع البيانات الكمية من عينة قوامها (٣٠٠) فردًا من الطبقة الوسطى بمحافظة القاهرة. وتوصل البحث إلى العديد من النتائج أهمها، وجود فرق دال إحصائيًا بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأساليب التكيف الاقتصادي التي يتبعها أفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (١٦٧,٨٦٧)، وهي أكبر من قيمة " كا٢" الجدولية، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًا ولصالح الإجابات الأكثر تكرارًا، وتمثلت في التقليل من الادخار بنسبة (٧٧,٧٪)، يليها وضع ميزانية شهرية للشراء بنسبة (٧٢,٧٪)، يليها استغلال فترة التخفيضات لشراء وتخزين الاحتياجات الأساسية بنسبة (٦٧,٣٪). ووجود فرق دال إحصائيًا في مستوى التكيف الاقتصادي لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم تعزى لمتغيرات العمر، والدخل، ومستوى التعليم، حيث بلغت قيمة "كا٢" المحسوبة للمتغيرات على التوالي(١٦,٩٢٩)، (٦٢,٢٤٥)، (٦٩,٤٤٥) عند مستوى (٠,٠١).

الكلمات المفتاحية: التضخم الاقتصادي، أساليب التكيف، الطبقة الوسطى.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

١- مقدمة:

تعد ظاهرة التضخم أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء، وإن اختلفت أسبابها وآثارها في كل منهما. كما يتأثر التضخم بعوامل داخلية وخارجية تختلف من دولة لأخرى وفقًا لطبيعة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي.

وقد شهد الاقتصاد المصري خلال فترة الثمانينيات ارتفاع معدلات التضخم، حيث تراوحت ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪، في حين انخفضت معدلات التضخم منذ بداية التسعينات، وشهد الاقتصاد فترة من الاستقرار تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية وسياسات الاستثمار، وذلك ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي انتهجتها مصر(البطرني، ٢٠٢١، ص٥٤٩).

ومع ذلك، منذ عام ٢٠٠٣ كان هناك ارتفاع تدريجي في معدل التضخم. وقد تجلى ذلك في حدوث موجات تضخمية متكررة، تباينت دوافعها ومسبباتها بدءً من الانخفاضات في سعر الصرف وصولًا إلى الصدمات في جانب العرض، بالإضافة إلى حدوث تغيرات في أسعار السلع والخدمات المرتبطة بالطاقة(Abdelraouf & others, 2021, p.298).

وقد تأثر الاقتصاد المصري في الفترة الأخيرة بمجموعة من الصدمات الداخلية والخارجية تسببت في ارتفاع معدلات التضخم، أهمها تداعيات جائحة كورونا وارتفاع أسعار الطاقة واضطراب سلاسل الامداد بالإضافة إلى الحرب الروسية الأوكرانية، وقد يؤدي زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد إلى خفض قيمة العملة المحلية وإعادة توزيع الدخل والثروة القومية بين أفراد المجتمع بشكل متفاوت (Perry,2014, p.11)، مما يخلق ضغوطًا اجتماعية لأفراد المجتمع ويهدد استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي، فالزيادة المستمرة في الأسعار تلتهم الأجور والأرباح، ومن ثم تفقد الناس الدافع للعمل، وتقضي على الحافز على الاستثمار، وتعوق عمليات التنمية(حماد،٢٠١٤، ص٤٠).

لذلك، ينعكس التأثير الاقتصادي والاجتماعي للتضخم في المستوي المعيشي للأفراد، حيث يخلق معاناة الطبقات المتوسطة والفقيرة، وخاصة ذات الدخل المحدود والدخل الثابت، من خلال عدم عدالة توزيع الدخول وتحويل القوة الشرائية من جانب ذوي الدخول المنخفضة إلي جانب ذوي الدخول المرتفعة.(محمد، ٢٠٢٢، ص١٨٩)

وتعد الطبقة الوسطى عماد الاستقرار لأي مجتمع، فهي الطبقة التي تربط قمة الهرم وقاعدته، والقادره على تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ومن ثم تحقق التوازن الطبقي في المجتمع، فكلما زادت نسبة هذه الطبقة فى المجتمع وزاد عدد الأفراد المنتمين لها وكانت أوضاعهم مستقرة، تحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع وزادت رفاهيته(العشري، ٢٠٢٠، ص١٤٠).

وتعاني الطبقة الوسطى في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية من التآكل المستمر لمواردها المادية، وذلك بفعل الارتفاع المستمر في معدلات التضخم وزيادة الأسعار، مما يؤثر على أوضاعها المعيشية، حيث يتحمل أفرادها سداد فواتير باهظة الثمن في كافة المجالات الحياتية كالسكن والتعليم والرعاية الصحية، وبالتالي يعيشوا حياة تفوق قدراتهم المادية الحقيقية، ومن ثم تكون هذه الطبقة أكثر عرضة للمخاطر

الاجتماعية والاقتصادية، فأغلب أفراد هذه الطبقة يعيشون على الدخول والأجور الثابتة التي يحصلون عليها نظير عملهم في الوظائف الحكومية أو في أعمالهم المهنية الخاصة كالمهندسين والأطباء والمحامين وأصحاب المهن الحرة، التي تدهورت عائداتهم وأجورهم الحقيقية (عوض، ٢٠١٠، ص ٤٢٢-٤٢٧).

لذا، تحاول الدراسة تقديم صورة وصفية عن الأساليب والوسائل التكيفية التي ينتهجها أفراد الطبقة الوسطى للتعايش في ظل معدلات التضخم المرتفعة.

٢- المشكلة البحثية:

أشارت الوثيقة التي أعدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء إلى أن العالم يشهد إحدى أقسى موجات التضخم على مدار العقود الماضية؛ نتيجة تعدد الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى ارتفاع التضخم العالمي وفقًا لصندوق النقد الدولي إلى ٨,٨٪ في عام ٢٠٢٢، ليصل إلى أعلى مستوياته على مدار ٢٥ عامًا، مقارنةً بمعدل التضخم الذي بلغ ٤,٢٪ في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٢١).

وترجع الموجة التضخمية الحالية إلى العديد من العوامل التي يأتي على رأسها استمرار أزمة جائحة كوفيد-١٩، واستمرار الأزمة الروسية-الأوكرانية، وارتفاع أسعار فائدة العملات العالمية وعلى رأسها الدولار ومن ثم ارتفاع مستويات التضخم المستورد، علاوةً على حدوث أزمة طاقة عالمية لم يسبق لها مثيل بما أدى إلى ارتفاع تكاليف الطاقة ومدخلات الإنتاج في عديد من الدول(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء،٢٠٢٣، ص٤-٦).

وتسببت الأزمة الروسية-الأوكرانية في تفاقم سلسلة صدمات الإمداد التي لحقت بالاقتصاد العالمي في الفترة الأخيرة. وستنتشر آثارها على نطاق واسع من خلال أسواق السلع الأولية والتجارة والروابط المالية. حيث تعتبر روسيا من كبار موردي النفط والغاز والمعادن، كما تعد هي وأوكرنيا من كبار موردي القمح والذرة. نتيجة لذلك فإن التراجع في إمدادات هذه السلع الأولية أدى إلى ارتفاع حاد في أسعارها. ويقع التأثير الأكبر لهذا الارتفاع على مستوردي السلع الأولية في كل دول العالم ومن بينها مصر. غير أن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود سيضر بالأسر الأقل دخلاً على مستوى العالم أجمع (غورينشا، ٢٠٢٢).

وقد تأثر الاقتصاد المصري بالموجة التضخمية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٢٢، والتي ارتفع على إثرها معدل التضخم في مصر إلى نحو ١٤٪ في عام ٢٠٢٢، وذلك بعدما نجحت مصر في خفض معدلات التضخم إلى ٥% خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ بفضل تبني البنك المركزي لسياسة استهداف التضخم(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء، ٢٠٢٣، ص٩).

وطبقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفع المعدل السنوي للتضخم في المجتمع المصري إلى (٣٦,٨٪) في يونيو ٢٠٢٣، مقابل (٣٣,٧٪) في مايو ٢٠٢٣. وبحسب البيان، سجل الرقم القياسي العام للمستهلكين الحضر، معدلاً شهرياً بلغ ٢,٧٪ في مايو ٢٠٢٣، مقابل معدلاً بلغ ١,١٪ من ذات الشهر للعام السابق(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يونيو٢٠٢٣، ص٦٠). ووفقًا لبيان البنك المركزي سجل المعدل السنوي للتضخم في المجتمع المصري (٣٨,١٪) في أكتوبر ٢٠٢٣، مقابل (٣٩,٧٪) في سبتمبر ٢٠٢٣. (البنك المركزي المصري، بيان عن التضخم لشهر اكتوبر ٢٠٢٣).

وقد شهدت الطبقة الوسطى في مصر في السنوات الأخيرة تحولات وتحديات عديدة كنظيرتها في كل أنحاء العالم، فأغلب أفراد هذه الطبقة يعيشون على الدخول الثابتة التي يحصلون عليها من عملهم، وقد تعرضت هذه الطبقة لتدهور وضعها الاجتماعي والاقتصادي في ظل موجة التضخم وارتفاع الأسعار(عوض، ٢٠١٠، ص٤٢٦-٤٢٧)، وللخروج من الظروف القاسية التي تواجهها تتجه نحو اتخاذ وسائل وإجراءات للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية السائدة والتكيف معها، لتضمن الحصول على احتياجاتها الأساسية والخروج بأقل الخسائر الممكنة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية ويشمل ذلك تغيير نمط معيشتها بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والتدهور المعيشي وضعف المقدرة الشرائية.

لذا فإن إشكالية الدراسة تدور حول تساؤل رئيس مؤداه: ما الأساليب التي يستخدمها أفراد الطبقة الوسطى للتكيف والتعايش مع ظاهرة التضخم الاقتصادي؟ وما مدى تأثر أفراد الطبقة الوسطى بالتداعيات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها ظاهرة التضخم الاقتصادي؟

٣- أهمية البحث:

أ- الأهمية النظرية:

١) تعتبر دراسة قضية التضخم في الاقتصاد المصري إحدى القضايا الحيوية التي تعترض مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري، واتخذت هذه القضية جل اهتمام الباحثين لأنها تتغلغل في حياتنا اليومية وتؤثر على قراراتنا في مختلف المجالات الحياتية.

٢) انصب اهتمام كثير من الدراسات التي تناولت قضية التضخم على دراسة أسباب التضخم الاقتصادي وعوامل ظهوره والآثار المترتبة عليه، في حين لم تحظى أساليب تكيف أفراد المجتمع مع ظاهرة التضخم والاستراتيجيات التي يتبعوها لمواجة تلك الظاهرة بنفس القدر من الاهتمام، مما يمثل إضافة معرفية على مستوى الدراسات التي تتناول هذه القضية.

٣) أهمية الطبقة الوسطى في المجتمع فهي تعد بمثابة العمود الفقري له ومحور تماسكه واستقراره الاجتماعي، وقد تعرضت هذه الطبقة في الآونة الأخيرة لتدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الناجم عن انخفاض دخلها والفجوة الواسعة بين الدخل والأسعار، الأمر الذي يستدعي ضرورة دراسة هذه الطبقة ومساعدتها على التغلب على المشكلات التي تعترضها نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار، حتى تستطيع أن تحافظ على دورها في تحقيق استقرار المجتمع وتنميته الاجتماعية والاقتصادية.

ب- الأهمية التطبيقية:

١) قد تساعد نتائج هذه الدراسة صانعي القرار والمسؤولين في مواجهة التضخم والحد من آثاره على المجتمع، لتحسين النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

٢) قد تسهم هذه الدراسة في اقتراح بعض الوسائل والأساليب للتكيف والتعامل مع المشكلات والصعوبات الناجمة عن ظاهرة التضخم التي تواجه شرائح الطبقة الوسطى، من خلال ما سيتم التوصل إليه من توصيات بهدف تحسين الأوضاع المعيشية لأفراد الطبقة الوسطى وتعزيز قدرتهم على مواجهة الأزمات.

٤- أهداف البحث:

يتمثل الهدف العام للبحث في معرفة أساليب تكيف الطبقة الوسطى مع ظاهرة التضخم الاقتصادي، وينبثق من ذلك الهدف عدة أهداف فرعية هي:

أ- تحديد أسباب ارتفاع معدلات التضخم.

ب- الكشف عن تأثير التضخم على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأفراد الطبقة الوسطى.

ج- رصد أساليب التكيف الاقتصادي التي يتبعها أفراد الطبقة الوسطى في المجتمع المصري مع ظاهرة التضخم الاقتصادي.

د- استكشاف أساليب التكيف الاجتماعي التي يتبعها أفراد الطبقة الوسطى في المجتمع المصري مع ظاهرة التضخم الاقتصادي

ه- تفسير العلاقة بين ظاهرة التضخم الاقتصادي ومستوى التكيف الاجتماعي والاقتصادي لأفراد الطبقة الوسطى.

و- تحليل العلاقة بين مستوى التكيف الاجتماعي والاقتصادي لأفراد الطبقة الوسطى والمتغيرات الديمغرافية (النوع والعمر والمستوى التعليمي ومستوى الدخل الشهري لأفراد العينة).

ز- استنتاج مقترحات لمواجهة ظاهرة التضخم الاقتصادي.

٥- تساؤلات البحث:

تحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيس مؤداه ما الأساليب التي يستخدمها أفراد الطبقة الوسطى للتكيف والتعايش مع ظاهرة التضخم الاقتصادي؟

أ- ما الأسباب المؤدية لارتفاع معدلات التضخم؟

ب- كيف أثرت ظاهرة التضخم الاقتصادي على أفراد الطبقة الوسطى؟

ج- ما الأساليب التي يتبعها أفراد الطبقة الوسطى للتكيف مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات الناتج عن ظاهرة التضخم الاقتصادي؟

د- هل يوجد علاقة دالة إحصائيًا بين ظاهرة التضخم ومستوى التكيف الاجتماعي والاقتصادي لأفراد الطبقة الوسطى؟

ه- هل يوجد فرق دال إحصائيًا بين تكرار استجابات عينة البحث فيما يتعلق بمستوى التكيف الاجتماعي والاقتصادي لأفراد الطبقة الوسطى والمتغيرات الديمغرافية (النوع والعمر والمستوى التعليمي ومستوى الدخل الشهري لأفراد العينة)؟

و- ما المقترحات العملية للحد من ظاهرة التضخم الاقتصادي؟

٦- مفاهيم البحث:

أ- مفهوم التضخم الاقتصادي Economic Inflation:

على الرغم من أن مفهوم التضخم الاقتصادي يعتبر من أكثر المفاهيم الاقتصادية شيوعًاً واستخدامًاً منذ الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح ظاهرة تجتاح معظم اقتصادات العالم، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد تعريف موحد وشامل للتضخم، ويرجع ذلك إلى تباين وجهات نظر الاقتصاديين حول الهدف من التضخم أو المقصود بالتعريف، واختلاف المدارس الفكرية والنظرية المفسره لتلك الظاهرة (حماد، ٢٠١٤، ص ٤٢).

ويعرف أونر oner التضخم بأنه "معدل الزيادة في الأسعار خلال فترة زمنية محددة، وتشمل ظاهرة التضخم الزيادة في التكلفة المعيشية في بلد ما بشكل عام" (Oner, 2010,p.44) .

ويذهب بعض علماء الاقتصاد إلى أن التضخم يعني "الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في اقتصاد ما على مدى فترة زمنية طويلة". كما يشير إلى زيادة في كمية النقود المتداولة، تؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية للعملة القائمة، وتراجع قيمتها(Umeh & Oluwasore, 2015, p.94) .

وكذلك يُعرف بأنه ارتفاع مستمر في الأسعار، ويقاس التضخم باستخدام مؤشر أسعار المستهلك (CPI) وهو يقيس متوسط التغيرات في الأسعار لمجموعة من السلع والخدمات التي يستخدمها المستهلكون، أو بمعامل انكماش السعر الضمني للناتج المحلي الإجمالي. ويوصف التضخم بأنه الحالة التي يتوفر فيها قدر كبير من النقود لشراء عدد قليل جدًا من السلع والخدمات، أو أن الطلب في الاقتصاد يفوق العرض (Ehiogu & others, 2018, p.69).

كما يُعرفه إيميل جيمس Emile james بأنه " حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض" (James, 1962, p.3). ويعرفه كينز بأنه "زيادة في حجم الطلب الفعلي عن العرض الحقيقي، مما يؤدي إلى سلسلة من الارتفاعات في الأسعار" (Lin, 1967, p.8). ويعكس هذان التعريفان العلاقة بين قوتي الطلب والعرض الاجماليين وتفاعلهما في تحديد المستوى العام للأسعار. حيث يحدث التضخم عندما تزيد كمية النقود المتداولة في الاقتصاد دون زيادة في السلع المتاحة، مما يزيد الطلب على المنتجات ويؤدي إلى زيادة في الأسعار.

ويمكن تعريف التضخم الاقتصادي إجرائيًا: بأنه " حالة من الارتفاع العام والمستمر في أسعار السلع (كالطعام والملابس) والخدمات (كالكهرباء والغاز والتعليم والصحة)، يترتب عليه مجموعة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية تهدد المستوى المعيشي لبعض الفئات الاجتماعية في المجتمع وتجعلهم غير قادرين على إشباع احتياجاتهم الأساسية بما يضطرهم إلى إتباع أساليب معيشية جديدة للتكيف مع الوضع الجديد.

ب- مفهوم أساليب التكيف The ways of adaptation:

يُعرف التكيف بأنه العملية التي يتلاءم بموجبها الفرد مع بيئته، كما يعرف أيضاً بأنه التغير المنظم استجابه للتغير في بيئة النسق(الصالح، ١٩٩٩، ص٢٧).

وتُعرف أساليب التكيف بأنها "الخطوات العملية والإجراءات التنفيذية التي يلجأ لها الفرد لتلبية احتياجاته الضرورية". فهي تعبر عن الأساليب التي يتبعها الفرد للتوافق مع أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، ويبدأ تكيف الفرد بإشباع احتياجاته الأساسية كالغذاء والملبس والمسكن للمحافظة على بقاءه ويقوم بالتخلي عن مجموعة من احتياجاته غير الأساسية في مجالات التعليم والترفيه التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية (شكري وآخرون، ١٩٩٥، ص ٩٤).

يعرف التكيف بأنه عملية توافق الفرد مع بيئته التي يعيش فيها، وقدرته على التأثير فيها، فهو يشير إلى محاولات الفرد الفعالة التي يبذلها خلال مراحل حياته المختلفة لتحقيق التوافق والانسجام مع بيئته ويساعده هذا التوافق على البقاء والنمو، والقيام بدوره ووظيفته الاجتماعية بصورة طبيعية(حامد، ٢٠١٢، ص١٦٠).

يمكن تعريف مفهوم أساليب التكيف إجرائيًا: بأنها الأفعال والوسائل الاجتماعية التي يتبعها الفرد (أفراد الطبقة الوسطى) للتعايش مع ظاهرة التضخم الاقتصادي، وتشمل كافة الأساليب الاجتماعية والاقتصادية مثل تخفيض الانفاق والاستهلاك، والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، والاقتراض، والبحث عن بدائل لسد الاحتياجات.

ج- مفهوم الطبقة الوسطى Middle class:

تُعرف الطبقة الوسطى بأنها "فئة من الناس تقع بين الطبقتين العليا والدنيا من حيث الرتبة أو المكانة الاجتماعية، ويشتركون في ذات الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتتمتع بحالة متوسطة من حيث الدخل، والتعليم، والأذواق وما إلى ذلك"(Tarkhnishvili and others,2013, p.23-24).

كما تُعرف بأنها "مختلف الشرائح الاجتماعية التي تعيش على الرواتب المكتسبة من الحكومة والقطاع العام ومن قطاع الخدمات والمهن الحرة والخاصة، وبذلك فهي تضم خليطًا واسعًا وغير متجانس من الأفراد والجماعات" (ذكي، ١٩٩٨، ص٨٤-٨٥).

وتُعرف أيضًا بأنها "جماعة تحتل مواقع متباينة داخل تنظيمات العمل نتيجة قيامها بأدوار مختلطة، مما يترتب عليه تباين مصالحها ووعيها وانتماءاتها الاجتماعية" (عبد المعطي، ٢٠٠٢، ص١٩٨).

وتنقسم هذه الطبقة إلى ثلاث شرائح هي: الشريحة العليا، وتضم العلماء وأساتذة الجامعات والمديرين وأصحاب المهن المتميزة مثل الأطباء والمهندسين والمحاسبين والمحامين، أما الشريحة المتوسطة فتضم الأفراد الذين يعملون برواتب ثابتة أو شبه ثابتة في الوظائف الإدارية والإشرافية والفنية في الوزارات والمصالح الحكومية والإدارات المختلفة مثل المدرسين والموظفين في الحكومة والقطاع العام والبنوك، وتضم الشريحة الدنيا صغار الموظفين العاملين في الوظائف الكتابية والإدارية، كما تشمل العاملين في قطاعات الخدمات والمشروعات الصغيرة(عوض، ٢٠١٠، ص ٤٣١).

يمكن تعريف مفهوم الطبقة الوسطى إجرائيًا: بأنها تقع بين الطبقتين العليا والدنيا، وتتألف من مجموعة من الفئات والشرائح الاجتماعية التي تكتسب رواتبها من العمل الحكومي، والقطاع العام والخاص، وقطاع الخدمات والمهن الحرة، وتضم أساتذة الجامعات والمديرين والأطباء والمهندسين والمحاسبين، والمدرسين والموظفين في الحكومة والقطاع العام والبنوك، والعاملين في قطاعات الخدمات والمشروعات الصغيرة.

٧- الدراسات السابقة:

أ- دراسات تتعلق بالتضخم:

سعت دراسة (عطيان، ٢٠١٣) إلى تحديد الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة السعودية في مدينة جدة، واعتمدت على المنهج الوصفي باستخدام طريقة المسح الاجتماعي واستعانت بأداة المقياس في جمع البيانات من عينة بلغت ٢٤٣ مفردة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية للتضخم باختلاف خصائص الأسرة كالدخل الشهري وحجم الأسرة ونوع المسكن، وجاء في مقدمة التأثيرات الاجتماعية انخفاض مستوى ثقة الأفراد في أداء الأجهزة الحكومية المسئولة عن شؤون المستهلك وتأثر إنفاق الأسرة على الأنشطة الترفيهية والمستوى المعيشي بشكل عام.

ورصدت دراسة (حماد، ٢٠١٤) الآثار الاجتماعية لظاهرة التضخم في المجتمع المصري، لمعرفة تأثير معدلات التضخم المرتفعة على نوعية حياة الفقراء ومستوى معيشتهم. واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة واستخدمت أداتي الملاحظة والمقابلة لجمع البيانات من عينة بلغت ٢٢ أسرة من الشريحة الاجتماعية الدنيا بمحافظة المنوفية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن التضخم قد تسبب في خلق حالة من العجز لدى أفراد الأسر الفقيرة في الوفاء بمتطلبات الحياة المختلفة والاعتماد على مساعدة الآخرين في الوفاء باحتياجاتهم من أطعمة وملابس وأدوية. وعدم قدرة أفراد الأسر الفقيرة على التنبؤ بالمستقبل والتخطيط له، ويؤثر التضخم في انخفاض مستوى المعيشة وفرض نمط قسري في استهلاك هذه الأسر للغذاء.

وسعت دراسة (الرفاعي، ومحمد، ٢٠١٦) إلى دراسة أثر ظاهرة التضخم في مستويات معيشة الأسر السورية من خلال بيان أثر التضخم على دخل الأسرة وسعر صرف الليرة السورية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين معدلات التضخم والدخل، ووجود علاقة طردية ضعيفة بين معدلات التضخم وسعر الصرف حيث أن ارتفاع التضخم بنسبة وحدة واحدة يزيد من سعر الصرف بنسبة ١٩,٩%.

وتهدف دراسة (Abdelraouf & others, 2021) إلى تحليل ديناميكيات التضخم الحديثة في مصر بهدف تقييم ما إذا كانت العوامل الهيكلية كالنمو النقدي المفرط ، وازدياد حدة التقلب النسبي في الأسعار وراء ارتفاع معدل التضخم. وتوصلت الدراسة إلى أن السبب وراء الاتجاه المتزايد في التضخم في السنوات الأخيرة يرجع في المقام الأول إلى العوامل الهيكلية والمؤسسية المتمثلة في النمو النقدي المفرط وزيادة التباين في الأسعار النسبية فهما المحركان الرئيسيان وراء ارتفاع معدلات التضخم، حيث أن التغير النسبي في الأسعار يؤثر إيجابيًا في معدل التضخم، مما يؤكد دوره المركزي في قيادة ديناميكيات التضخم.

كما هدفت دراسة (محمد، ٢٠٢٢) إلى التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة التضخم في ولاية غرب دارفور، وأثر التضخم على ارتفاع أسعار السلع المستهلكة، وأهم السياسات المستخدمة لمعالجة مشكلة التضخم. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبيان في جمع البيانات من عينة بلغت ٥٠ مفردة. وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلة التضخم تُعيق حركة النشاط الاقتصادي في ولاية غرب دارفور، وأن أصحاب الدخول المنخفضة هم الأكثر ضررًا من ارتفاع الأسعاروانهيار قيمة العملة، وأن الاهتمام بالقطاع الزراعي يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم.

وهدفت دراسة(عبد المجيد والحيطي، ٢٠٢٣) إلى الكشف عن التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على التنمية بالتطبيق على الحالة المصرية، وقد استعانت هذه الدراسة بالأسلوب الوصفي التحليلي، واستخدمت تحليل البيانات ودليل المقابلة كأداة لجمع البيانات وتم تطبيقه على عينه بلغت ٢١ أسرة تنتمي لشرائح طبقية متباينة من مدينتي طنطا وكفر الشيخ، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها وجود تداعيات اجتماعية سلبية للتضخم على المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي للأسرة، كما توجد آثار سلبية للتضخم على شعور أفراد الأسر بالأمن الاجتماعي والاقتصادي فبعض الأفراد لديهم شعور باليأس والقلق والخوف من المستقبل.

وهدفت دراسة (Soliman, 2023) إلى الكشف عن تأثير جائحة كوفيد ١٩ على التضخم في مصر باستخدام البيانات الشهرية لمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة الزمنية من يناير ٢٠٢٠ إلى ديسمبر ٢٠٢١. وتوصلت الدراسة إلى أن أسعار المواد الغذائية والواردات ومؤشر أسعار المستهلك، جميعها لها تأثير إيجابي على التضخم حيث تؤدي إلى زيادة التضخم في مصر، في حين لا يتأثر التضخم بعرض النقود وتقلب أسعار النفط الخام وتكاليف الشحن.

ب- دراسات تتعلق بآليات وأساليب تكيف الطبقة الوسطى مع التغيرات الاقتصادية:

كشفت دراسة (آل مظف، ٢٠١٤) عن الاستراتيجيات التي تستخدمها الأسرة السعودية في التعامل مع التضخم الاقتصادي ومواجهة غلاء أسعار المعيشة. واستخدمت الدراسة منهج المسح الوصفي من خلال تطبيق استبانه على عينة مكونة من ٢٤٣ مفردة في مدينة جدة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتين من الاستراتيجيات هما ترشيد الإنفاق، والاعتماد على الذات، حيث تعتمد الأسرة على عامل الانفاق والاعتماد على الذات في مواجهة مشكلة التضخم الاقتصادي من خلال تطبيق الآليات العقلانية في سلوكها الاقتصادي والاستفادة من الشبكات الاجتماعية المتاحة.

وكشفت دراسة (العربي، ٢٠١٨) تأثير التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٨ على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للطبقة الوسطى، وتناولت آليات تكيف الطبقة الوسطى مع هذه الأوضاع. واعتمدت الدراسة على طريقة دراسة الحالة وطبقت على عينة مكونة من ١٥ حالة من العاملين بالقطاع الحكومي بمدينة المنيا. وخلصت الدراسة إلى معاناة الغالبية العظمى من الطبقة الوسطى من عدم كفاية الدخل، واتخاذ عدد من الآليات في حالة عدم كفاية الدخل لتلبية المتطلبات الحياتية المختلفة، حيث يلجأ أفراد الشريحة العليا إلى الاستغناء عن بعض بنود الانفاق المتعلقة بالوجاهة الاجتماعية، وترشيد بنود الانفاق الشخصي، في حين تحرص الشريحة الوسطى والدنيا على الوفاء بالإلتزامات الأساسية كإيجار المسكن، ودفع الكهرباء والغاز، ومصاريف المدارس، ويلجأ أفرادها

لممارسة مهن إضافية، والاقتراض من البنوك. كما توصلت إلى انحسار الأنشطة الترفيهية في الطبقة الوسطى واختفاءها في الشريحة الدنيا.

وهدفت دراسة (العشري، ٢٠٢٠) إلى تعرف نوعية حياة أفراد المجتمع في ظل ظاهرة التضخم بمدينة طنطا وأساليب تعاملهم مع هذه الظاهرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وطريقة المسح الاجتماعي واعتمدت على أداة الاستبيان ودليل المقابلة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها انخفاض مؤشرات نوعية الحياة بالتلازم مع ارتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم، وعدم قدرة الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة من إشباع احتياجاتها الأساسية والعمل على تغيير سلوكها الاستهلاكي لمواجهة هذه الأزمة واعتبارها حالة استثنائية يمر بها المجتمع.

وكشفت دراسة (Helmy& Roushdy, 2022) عن مدى تعرض الأسر المصرية للصدمات وخاصة انعدام الأمن الغذائي، واستراتيجيات التكيف التي اتبعتها الأسر لمواجهة هذه الصدمات، وآليات التأقلم مع انعدام الأمن الغذائي. واعتمدت الدراسة على تحليل لبيانات مسح سوق العمل المصري لعام ٢٠١٨. وتوصلت إلى أن ٢٥٪ من الأسر تعرضت لانعدام الأمن الغذائي بمفرده أو بالاقتران مع الصدمات الأخرى. وكانت الصدمات الاقتصادية هي الأكثر شيوعاً بنسبة ١٤٪ وتمثلت في انخفاض الدخل أو فقدان الوظيفة، يليها الصدمات الصحية بنسبة ٥٪. وكانت الأسر المقيمة بالمناطق الريفية وصعيد مصر الأكثر تأثراً بالصدمات وانعدام الأمن الغذائي خلال تلك الفترة. وتمثلت آليات التكيف الأسري مع الصدمات في تقنين الاستهلاك والاقتراض وتلقي المساعدات من الأقارب والأصدقاء، حيث قامت ٥٠٪ من الأسر بتقنين استهلاكها من خلال خفض الإنفاق على الصحة أو الغذاء أو التعليم، في حين اعتمد ثلث الأسر على الاقتراض والمساعدة غير الرسميين مما يدل على دور رأس المال الاجتماعي في مساعدة الأسر على التكيف مع الأحداث المضطربة أكثر من المصادر الرسمية للقروض واستخدام الأصول.

كما هدفت دراسة (El-Laithy & Armanious, 2018) إلى الكشف عن طبيعة الصدمات التي تؤثر على الوضع المالي للأسر المصرية واستراتيجيات مواجهتهم لتلك الصدمات. وذلك من خلال المعلومات والبيانات التي تم جمعها في مسوحات الدخل والإنفاق والاستهلاك (HIECS) لعام ٢٠١١، و ٢٠١٣، و ٢٠١٥ عن الصدمات الأساسية التي تواجه الأسر التي تمت مقابلتها وتؤثر على وضعها المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن الصدمات الأكثر شيوعًا التي تؤثر على الوضع المالي للأسر هي صدمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وارتفاع أسعار السلع غير الغذائية، وأسعار المدخلات الزراعية في المناطق الريفية، وإصابة أحد أفراد الأسرة بأمراض مزمنة أو حادة. وأن حوالي نصف الأسر التي شملها الاستطلاع (٥١٪) في عام ٢٠١٥ يرون ارتفاع أسعار المواد الغذائية بمثابة صدمة رئيسية أثرت على وضعهم المالي خلال العام السابق للمسح، كما أفاد ٦٣٪ من الأسر الفقيرة أنها تأثرت بشكل كبير بارتفاع أسعار المواد الغذائية. وتميل الأسر إلى التعامل مع الزيادة في أسعار المواد الغذائية من خلال استراتيجية ترشيد الاستهلاك في عام ٢٠١٥ بما في ذلك الحد من استهلاك الغذاء وزيادة الاعتماد على السلع الغذائية الأرخص ثمناً. وتؤثر شبكة الأمان الاجتماعي على انتشار مواجهة الصدمات المالية واستراتيجية التكيف المستخدمة. حيث أن الأسر التي تمتلك بطاقات تموينية أقل عرضة للمعاناة من ارتفاع الأسعار، كما أن توفر التأمين الصحي والاجتماعي يقلل من التعرض للصدمات المالية إذا كان أحد أفراد الأسرة يعاني من مرض مزمن أو حاد.

الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة:

اتفق البحث الراهن مع البحوث والدراسات السابقة من حيث الهدف في تناولها لقضية التضخم الاقتصادي والأعباء الاجتماعية التي تخلقها وتحليل آليات تكيف أفراد الطبقة الوسطى مع هذه الظاهرة. حيث انطلق البحث الراهن من هدف رئيس مؤداه تحليل أساليب التكيف الاجتماعي والاقتصادي التي لجأ إليها أفراد الطبقة الوسطى للتكيف مع الآثار التي خلفتها ظاهرة التضخم، ومدى قدرتهم على تحمل هذه الآثار ومواجهتها من خلال ابتكار أساليب للتأقلم مع ارتفاع الأسعار.

وقد اتفق ذلك من حيث أهداف البحث مع دراسة (العشري ٢٠٢٠) التي ركزت على تأثير ظاهرة التضخم على تهديد نوعية الحياة التي يعيشها أفراد المجتمع بمدينة طنطا، ودراسة (آل مظف ٢٠١٤) التي تناولت الاستراتيجيات التي تستخدمها الأسرة السعودية في التعامل مع التضخم الاقتصادي.

وقد اختلفت الدراسة الراهنة من حيث أهداف البحث مع دراسة (عبد المجيد والحيطي ٢٠٢٣) التي ركزت على أثر التداعيات الاجتماعية للتضخم على التنمية الاجتماعية، ودراسة (soliman 2023) التي ركزت على تأثير جائحة كوفيد ١٩ على التضخم في مصر باعتبارها أهم مسببات التضخم في الآونة الأخيرة. في حين اختلف الدراسة الراهنة مع الدراسات التي ركزت فقط على الآثار الاجتماعية لظاهرة التضخم دون التركيز على آليات وأساليب تكيف الأفراد مع هذه الظاهرة كدراسة (عطيان ٢٠١٣)، ودراسة (حماد ٢٠١٤)، ودراسة (الرفاعي، ٢٠١٦)، ودراسة (محمد ٢٠٢٢). حيث اختلفت عن الدراسات السابقة في الاستعانة بمقولات نظرية الحرمان النسبي ونظرية الاختيار العقلاني في تفسير أساليب التكيف الاقتصادي والاجتماعي التي يستخدمها أفراد الطبقة الوسطى في ظل ارتفاع معدلات التضخم.

وفيما يتعلق بالإجراءات المنهجية اتفق البحث الراهن مع دراسة (العشري ٢٠٢٠)، ودراسة (آل مظف، ٢٠١٤)، ودراسة (الرفاعي، ومحمد، ٢٠١٦)، ودرسة (محمد ٢٠٢٢)، ودراسة (عبد المجيد والحيطي، ٢٠٢٣) في استخدام الأسلوب الكمي فقط بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واختلف عن الدراسات التي اعتمدت على منهج دراسة الحالة وتحليل البيانات مثل دراسة (حماد، ٢٠١٤)، ودراسة (Abdelraouf & others, 2021)، ودراسة (Soliman, 2023)، ودراسة (العربي ٢٠١٨)، ودراسة (Helmy& Roushdy, 2022)، ودراسة (El-Laithy & Armanious, 2018).

وفيما يتعلق بالأدوات المستخدمة اتفق البحث مع دراسات (آل مظف، ٢٠١٤)، و(محمد ٢٠٢٢) في استخدام الاستبانة، واختلف عن الدراسات التي استخدمت دليل المقابلة مثل دراسات (حماد، ٢٠١٤)، و(عبد المجيد والحيطي، ٢٠٢٣)، وتحليل البيانات في دراسات (Soliman, 2023)، و(Helmy& Roushdy, 2022)، و(El-Laithy & Armanious, 2018).

ومن حيث عينة البحث فقد اختلف البحث الراهن مع جميع الدراسات السابقة حيث تكونت عينة البحث من (٣٠٠مبحوث) يمثلون مجتمع البحث من الطبقة الوسطى بمحافظة القاهرة.

٨- الإطار النظري المفسر لموضوع الدراسة:

أ- نظرية كمية النقود Quantity Theory of Money:

تعبر هذه النظرية عن تفسير المدرسة الكلاسيكية لتضخم الطلب وحركة الأسعار، ويعد جان بودان Jean Bodin أول من لاحظ العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار(البيلاوي، ١٩٩٥، ص٤١). وتذهب هذه النظرية إلى أن تغير المستوى العام للأسعار مرتبط بتغير عرض النقود بنفس الاتجاه ونفس القدر (Ackley,1978, p.426).

وقد أكد آرفنج فيشر أن الأسعار تتناسب طردياً مع كمية النقود، وتتناسب عكسياً مع حجم الإنتاج ومعدل الطلب على النقود، أي أن كل زيادة في كمية النقود المتداولة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع وحدوث التضخم (النجار، ٢٠٠٩ ص٦،٧). وثمة اتجاهان لتفسير التضخم يتمثل الأول فيما يعرف بالتضخم الناشئ عن جذب الطلب ويعني أن ارتفاع الأسعار يعود إلى زيادة الطلب الكلي على السلع مع زيادة معدلات الإنتاج، مما يزيد الطلب في سوق العمل، ومن ثم يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل. أما الاتجاه الثاني فيعرف بالتضخم الناشئ عن دفع التكلفة، ويعني أن ارتفاع أسعار السلع ناتج عن بزيادة أسعار تكلفة الإنتاج بسبب انخفاض إجمالي العرض مع ثبات الطلب الكلي(Sharp et. al., 2010, p.398).

ونستنتج مما سبق أن الاقتصاديين الكلاسيكين ينظرون للتضخم باعتباره ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدلات الطلب على السلع نتيجة لزيادة كمية النقود، مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظراً لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود. فقد يتغير مستوى الأسعار بشكل يتناسب مع عرض النقود ذلك لأن الإنتاج الحقيقي يكون محددًا بواسطة عوامل العرض ويفترض أن يكون عند مستوى التوظيف الكامل، في حين تكون سرعة النقود ثابتة على المدى القصير، لهذا يكون التضخم نقدي بطبيعته ويعتبر تضخمًا حسب الطلب(Youssef,2000, p.228).

ب- النظرية الكينزية Keynesian Theory:

بدأت هذه النظرية على يد العالم الاقتصادي "جون مايناردكينز John Maynard Keynes "، الذي اتخذ موقفًا معارضًا من النظرية الكلاسيكية. ففي حين اعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الزيادة في عرض النقود هو السبب الوحيد للزيادة في إجمالي الطلب وحدوث التضخم، افترض كينز أن التضخم يحدث نتيجة الزيادة في الطلب الكلي. ووفقًا لكينز، يزداد الطلب الكلي بسبب الزيادة في الإنفاق القومي المكون من الاستهلاك، والاستثمار، والإنفاق الحكومي. وتحدث الزيادة في الطلب الكلي في ظل ثبات العرض الكلي، مما يؤدي إلى خلق فجوة بين العرض والطلب يطلق عليها اسم "الفجوة التضخمية". ووفقا لكينز، فإن الفجوة التضخمية هي سبب التضخم (Dwivedi,2010, p. 464).

وترى النظرية الكينزية أن مصدر التضخم في الاقتصاد يكون من جانب الطلب، حيث يحدث التضخم بسبب الزيادات الإضافية في الطلب الفعال بعد تحقيق التوظيف الكامل. وإذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج، فإن فائض الطلب يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار. ويعني ذلك، أن التضخم يحصل نتيجة وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع والخدمات أو عناصر الإنتاج، وينتج عن هذا الاختلال ارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث يواجه

الاقتصاد حالة من التضخم البحت لأن الأسعار ترتفع عندما يكون التوظيف والإنتاج ثابتًا(Lin,1967, p.8-9).

وقد ربط كينز الفجوة التضخمية بالتضخم الناتج عن التوظيف الكامل. حيث يرى كينز أنه عندما يكون الاقتصاد أقل من مستوى التوظيف الكامل، فإن ارتفاع الأسعار لا يعد تضخمًا. وهذا يعني، أن الإنفاق الذي يخلق طلبًا يزيد على عرض الإنتاج عند مستوى أقل من التوظيف الكامل لا يكون تضخمًا حتى إذا ارتفعت الأسعار. وذلك لأن أي زيادة في الأسعار سوف تولد إنتاجًا إضافيًا. بحيث يمتص عرض الإنتاج الإضافي الطلب الزائد بفارق زمني. ويرى كينز هنا بأن الزيادة التي تحدث في الطلب ستتمكن من إيصال العرض من السلع والخدمات إلى زيادة مناظرة له في الطلب مما يؤدي إلى زيادة حركة المبيعات ومن ثم زيادة أرباح المنتجين مما يحفزهم على تشغيل طاقاتهم الإنتاجية غير المستغلة. ووفقًا لكينز، فإن ارتفاع الأسعار خلال هذه الفترة الزمنية الفاصلة لا يعتبر تضخمًا(Dwivedi,2010, p. 464).

وعلى ذلك، يحدث التضخم لدى كينز عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل للإنتاج، مما يخلق فجوة تضخمية تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ج- نظرية الحرمان النسبي Relative Deprivation Theory:

تشير فكرة الحرمان النسبي إلى حالة ذاتية تشكل العواطف والإدراك والسلوك (Smith et al.,2012, p.203). تنشأ هذه الحالة عن التقييم السلبي الناتج عن المقارنات الاجتماعية التي يحصل بها الأفراد على معلومات عن أنفسهم ووضعهم الاجتماعي في المجتمع، ينطوي عنها تصور أن فردًا أو مجموعة واحدة لا تحصل على موارد أو أهدافًا أو مستويات معيشية ذات قيمة، والتي يمتلكها الآخرون ويشعرون أنهم أحق بامتلاكها(Kunst & Obaidi, 2020, P.55). وتقوم هذه النظرية على الحكم بأن شخصًا محرومًا نتيجة مقارنة الشخص بغيره، وهذا الحكم يستدعي بعض مشاعر الغضب والاستياء، مما يؤدي إلى غياب الإنجاز الفردي في العمل والانحراف وتأثيرها على الصحة العقلية والبدنية. وتعتمد هذه النظرية على أربع عمليات نفسية يمر بها الأفراد الذين يعانون من الحرمان النسبي وهي كالتالي: [١] يقومون أولاً بإجراء مقارنات معرفية، [٢] ثم إجراء التقييمات المعرفية بأنهم أو مجموعتهم من الفئات المحرومة، [٣] ينظرون إلى هذه العيوب على أنها غير عادلة، [٤] وأخيرًا يشعرون بالاستياء والغضب من هذه العيوب غير العادلة. (Smith & Pettigrew,2015, p.2).

ويرى تيد روبرت جور(Ted Gure) أن معيار الحرمان النسبي يكمن في التناقض بين توقعات القيمة وقدرات القيمة، حيث يدرك الأفراد الفاعلين التناقض بين توقعاتهم وقدراتهم حين تظهر الفجوة بين الرفاهية المتوقعة والمتحققة فتخلق استياءًا لدى الأفراد الذين يجدون أن مصلحتهم الخاصة أدنى من رفاهية الآخرين الذين يقارنون أنفسهم بهم. فالحرمان النسبي يشير إلى التوتر الذي ينشأ عن التناقض بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن فعليًا فيما يتعلق بإشباع القيم (Richardson, 2011, p.5).

وقد انتشرت نظرية الحرمان النسبي في المجال السوسيولوجي كتعبير عن حالة غير سوية من الناحية العاطفية والاجتماعية؛ مضمونها أن الأفراد يقارنون نصيبهم من السلع والخدمات وحظوظ الحياة، بنصيب وحظ الآخرين. ويحدث ذلك عندما يتحسن دخل (أ) بشكل ملموس، في حين أن معدل تحسن دخل (ب) يكون ضعف المعدل عند (أ)، وفي هذه الحالة يتولد شعور (أ) بالظلم لأنه لا يملك ما يستحقه بالمقارنة مع

(ب) المحظوظ. وهذا يولد لدى (أ) ما يطلق عليه علماء الاجتماع بالحرمان النسبي. (زين الدين، ٢٠١٧، ص ١٧١).

وتشير العديد من الدراسات إلى أن الحرمان الاجتماعي وزيادة الضغوط الاجتماعية تقاس بمعدلات التضخم في ارتفاع المستوى العام لأسعار الحاجات الأساسية، ما يؤدي بدوره إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود ورفع تكلفة المعيشة، وقد أثرت هذه الضغوط سلبًا على الفئات ذوي الدخول المتدنية، وشعورهم بالحرمان النسبي من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وقد انعكس ارتفاع معدلات التضخم على تآكل الدخل الحقيقي لمتوسطي ومحدودي الدخل مما يؤدي بدوره إلى تدهور الصحة وانخفاض مستوى التعليم والإقصاء الاجتماعي ويرجع ذلك لافتقارهم إلى أدوات احترازية لمواجهة التضخم، لعدم امتلاكهم لأصول قابلة للتكيف مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات(حماد، ٢٠١٤، ص ٥٨).

د- نظرية الاختيار العقلاني Rational Choice Theory:

ظهرت نظرية الاختيار العقلاني (RCT) في ثمانينيات القرن العشرين بفضل الجهود التي قدمها العالم جيمس كولمان James Coleman، واشتقت المبادئ الأساسية لهذه النظرية من النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة (Ritzer, 2011, p.445). حيث ارتبطت جذورها بالاقتصاد النفعي، فقد تم تناول فكرة العقلانية باعتبارها تحقيق للحد الأقصى من الفائدة المتوقعة. ولذلك بدت هذه النظرية ذات طابع اقتصادي حتى بعد دخولها إلى علم الاجتماع (Wallace & wolf, 1995, p.226).

وقد حاولت هذه النظرية بناء نماذج سوسيولوجية لما يقوم به الفرد عندما يتصرف بعقلانية في موقف معين، فالفرد يحدد احتياجاته وينظر للبدائل المتاحة أمامه للاختيار من بينها، ثم يقوم بترتيب البدائل المتاحه له باختيار البدائل التي تجلب له أكبر درجة من الاشباع أو المنفعة. حيث تشير هذه النظرية إلى أكفأ وأنسب وسيلة للوصول إلى هدف محدد في موقف معين. ومن ثم، فإن رغبات الفرد ومقاصده هي التي تبرر فعله، فالفرد في علاقاته الاجتماعية مع الآخرين يعتمد على مبدأ المنفعة المتوقعه حيث يقوم باتخاذ قرارات عقلانية يحاول من خلالها تعظيم أرباحه ومكاسبه وتقليل خسائره، ومن ثم، فإن الفرد أثناء اختياره يأخذ في اعتباره الكلفة وندرة الأشياء(كريب، ١٩٩٩، ص١٠٢- ١٠٥).

وفي هذا السياق، يوضح تيرنر Turner الافتراضات والمبادئ الأساسية لنظرية الاختيار العقلاني فيما يلي:

١- يتصف الناس بأنهم منفعيون وموجهون بأهداف.
٢- يمتلك الناس منظومات من التفضيلات المرتبة هرميًا.
٣- عند اختيار الناس لمسارات التصرف او السلوك فإنهم يقومون بحسابات عقلانية في ضوء المنفعة المترتبة على المسارات البديلة للتصرف بالنظر إلى التفضيلات المرتبه هرميًا، تكلفة كل بديل، أفضل طريقة للحصول على أقصى منفعة (Turner, 1999, p.354).

وبذلك تؤكد هذه النظرية أن الأفراد عقلانيون في اختياراتهم، ويسعون إلى تحقيق أكبر قدر من المنافع والمكاسب، ففي حالة اتخاذ الأفراد لقرار معين، يأخذون في اعتبارهم أبعاد هذا القرار والنتائج المترتبة عليه، وذلك من خلال قيامهم بجمع معلومات تمكنهم من الاختيار من بين البدائل المتاحة، ثم تقييم تكاليف وفوائد هذه البدائل بهدف اختيار البديل الأفضل.

نحو إطار تصوري نظري مفسر لموضوع الدراسة:

يمكن في ضوء النظريات التي تمَّ عرضُها تقديمُ إطار تصوري نظري يوضح ظاهرة التضخم الاقتصادي وأساليب تكيف الطبقة الوسطى معها وذلك من خلال المقولات النظرية الآتية:

١- ترجع المدرسة الكلاسيكية التضخم إلى ظاهرة نقدية خالصة، حيث تتناسب الأسعار طردياً مع كمية النقود، وتتناسب عكسياً مع حجم الإنتاج ومعدل الطلب على النقود، فكلما زادت كمية النقود المتداولة ارتفعت أسعار السلع وزاد معدل التضخم، وكلما زاد حجم الإنتاج انخفضت أسعار السلع وانخفض معدل التخضم.

٢- يحدث التضخم عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي، مما يخلق فجوة تضخمية تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

٣- يقاس الحرمان الاجتماعي وزيادة الضغوط الاجتماعية بمعدلات التضخم وارتفاع المستوى العام لأسعار الحاجات الأساسية من السلع والخدمات، ما يؤدي بدوره إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود ورفع تكلفة المعيشة، مما يؤثر على الفئات ذوي الدخول المتوسطة والمتدنية، ويخلق لديهم شعور بالحرمان النسبي من تلبية احتياجاتهم الأساسية.

٤- يتسم الأفراد بالعقلانية في اختياراتهم ذلك أنهم منفعيون وموجهون بأهداف، ومن ثم فهم يسعون إلى تحقيق أكبر قدر من المنافع والمكاسب، فعند اختيارهم لمسارات التصرف أو السلوك يقومون بحسابات عقلانية في ضوء المنفعة المترتبة على المسارات البديلة للتصرف. وذلك بالنظر إلى تفضيلاتهم، وتكلفة كل بديل، وأفضل طريقة للحصول على أقصى منفعة.

ثانيًا: الإجراءات المنهجية للبحث:

يطرح هذا المبحث لمنهجية الدراسة الميدانية، والتي تستمد شرعيتها بالأساس من الأطر النظرية وأهداف الدراسة، وذلك من خلال التالي:

١-نوع البحث: يدخل هذا البحث في إطار البحوث الوصفية التحليلية، التي تسعى إلى الكشف عن طريقة تعامل أفراد الطبقة الوسطى مع ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار، والأساليب التي استخدمها الأفراد لإشباع احتياجاتهم الأساسية ومتطلباتهم المعيشية للتكيف والتأقلم مع ارتفاع الأسعار.

٢- منهج البحث: لتحقيق أهداف البحث الراهن تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بالعينة. حيث يقوم البحث من خلال هذا المنهج بمسح لآراء المبحوثين حول أسباب ارتفاع الأسعار وتأثيرها على حياتهم المعيشية وإشباع احتياجاتهم وأبرز الأساليب والآليات التكيفية التي ابتكروها للتعايش مع آثار التضخم.

٣- مجالات البحث: وتنقسم إلى:

أ-المجال البشري: أجري البحث على عينة من أفراد الطبقة الوسطى.

ب- المجال الزمني: استغرقت الدراسة الفترة من شهر أبريل– يوليو ٢٠٢٣.

ج- المجال الجغرافي: يتحدد المجال الجغرافي في محافظة القاهرة.

٤- عينة الدراسة: تم تطبيق الاستبانة على عينة مكونة من (٣٠٠ فردًا)، من فئات مختلفة من الطبقة الوسطى تشمل المهندسين، وأساتذة الجامعات المختلفة، والمحاسبين، والمدرسين، والموظفين بواقع ٦٠ فردًا من كل فئة، وقد استخدم البحث أسلوب العينة العمدية بالحصة حسب متغير المهنة، وذلك لصعوبة تحديد إطار العينة في محافظة القاهرة.

٥- أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على استبيان مفتوح باستخدام مقياس ليكرت الثلاثي(Three - point Likert Scale)، بغرض جمع البيانات الكمية عن الأساليب التي يتبعها أفراد الطبقة الوسطى للتكيف مع ظاهرة التضخم الاقتصادي، وقد تم تصميمه في ضوء المشكلة البحثية والفروض والنظريات التي اعتمدت عليها الدراسة، وتم تقسيمه إلى قسمين رئيسيين، يختص القسم الأول بالبيانات الأولية ويشمل ٥ أسئلة، ويضم القسم الثاني خمس محاور أساسية: ركز المحور الأول على الأسباب المؤدية إلى التضخم (ويشمل ٨ عبارات)، وتناول المحور الثاني الآثار الناجمة عن ظاهرة التضخم التي تأثر بها أفراد الطبقة الوسطى (ويشمل ٨ عبارات)، في حين تناول المحور الثالث أساليب التكيف الاقتصادي التي اتبعها أفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم (ويشمل ١٤ عبارة)، وركز المحور الرابع على أساليب التكيف الاجتماعي التي اتبعها أفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم (ويشمل ١٤عبارة)، أما المحور الخامس والأخير فتناول المقترحات أفراد العينة لمواجهة ظاهرة التضخم والحد من آثارها (ويشمل ٨ عبارات).

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي لكونه يُعد من أكثر المقاييس استخدامًا لقياس الآراء والاستجابات، لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يشير أفراد عينة الدراسة عن مدى موافقتهم حول كل عبارة من عبارات محاور الدراسة وفق المقياس المذكور، كما يأتي: أوافق ٣ درجات، محايد ٢ درجات، لا أوافق ١ درجة.

٦- وحدة الدراسة الميدانية:

تعتمد الدراسة الميدانية على وحدة أساسية هي الفرد (من شرائح الطبقة الوسطى)، وذلك من منطلق التعرف على آرائهم حول تأثير التضخم على حياتهم المعيشية والآليات التي يلجأون إليها للتكيف والتأقلم مع التضخم.

٧- أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمدت المعالجة الإحصائية في الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية المتنوعة أهمها: التكرارات، والنسب المئوية، ومعامل ارتباط بيرسون للتحقق من الاتساق البنائي للمقياس، ومعامل ألفا كرونباخ لاستخراج الثبات للمقياس، بالإضافة إلى اختبار كا [2] .

٨- حساب الصدق والثبات:

أ-الصدق الظاهرى (صدق المحكمين) Face Validity: حيث تم التحقق من صدق المحكمين عن طريق عرض المقياس في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع, للتوصل إلي نسبة اتفاق بينهم, وذلك للحكم على مدى صلاحية المقياس وأخذ آرائهم حول مدى انتماء العبارات إلى محاورها, وكذلك مدى تمثيل العبارات للأهداف المراد قياسها، وإضافة أو حذف ما يرونه مناسبًا. وقد أشار المحكمين إلى مجموعة من الآراء والملاحظات والتعديلات, وفي ضوء ذلك أجريت بعض التعديلات على المقياس بناء على ملاحظات بعض المحكمين, وأبرزت عملية التحكيم وجود اتفاق على عبارات المقياس بنسبة (٨٤٪), وهى نسبة تعبر عن مناسبة مفردات المقياس ومدى ما يقيسه من أهداف, وبذلك أصبح المقياس صادق من وجهة نظر المحكمين، وهو ما يؤكد على صلاحية المقياس للتطبيق.

ب- صدق المقياس (الاتساق الداخلى): يبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات المقياس مجتمعة، وقد استخدم معامل بيرسون لحساب صدق الاتساق البنائي للمقياس وبينت النتائج أن كافة محاور المقياس تشير إلى دلالة إحصائية مرتفعة عند مستوى الدلالة (٠,٠١)، مما يؤكد الصدق البنائي لفقرات المقياس، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١) صدق الاتساق البنائي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لفقرات محاور المقياس

المحاور	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة المعنوية
المحور الأول	٠,٤٩٩ (**)	٠,٠١
المحور الثاني	٠,٦٦٥ (**)	٠,٠١
المحور الثالث	٠,٨٣٥ (**)	٠,٠١
المحور الرابع	٠,٨٨٦ (**)	٠,٠١
المحور الخامس	٠,٥٣٦ (**)	٠,٠١

ج-الثبات (Reliability): ويعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه؛ أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة. وقد تم قياس الثبات الداخلي للمقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) الذي يقيس مدى الاتساق والتناسق في إجابة المبحوث على كل الأسئلة الموجودة في المقياس على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) فرد وقد تم استبعادها من العينة الأساسية، وقد بلغ معامل الثبات ألفا كرونباخ في هذه الدراسة (٠,٨٥٦)، وهي نسبة ثبات مرتفع وتزيد عن النسبة المقبولة إحصائيًا (٠,٧٠)، مما يشير إلى وجود علاقة اتساق وترابط جيد بين عبارات المقياس كما كشف تحليل الثبات أن درجة الاتساق الداخلي بين عبارات المقياس تقع في المدى المقبول حيث تتراوح ما بين (٠,٨٥٧ و ٠,٧٢٢)، وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن من الاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٢) نتائج تحليل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	ثبات المحور (معامل الثبات ألفا كرونباخ)
المحور الأول	٨	٠,٨٠٠
المحور الثاني	٨	٠,٨٠٨
المحور الثالث	١٤	٠,٧٢٢
المحور الرابع	١٤	٠,٨٥٧
المحور الخامس	٨	٠,٧٤٧
الثبات العام للمقياس	٥٢	٠,٨٥٦

٩- خصائص العينة:

جدول رقم (٣)

النسبة المئوية لتوزيع خصائص العينة

المتغير		ك	%
النوع	ذكر	١٧٦	٥٨,٧٪
	أنثى	١٢٤	٤١,٣٪
العمر	من ٢٥ لأقل من ٣٥	٣٣	١١٪
	من ٣٦ لأقل من ٤٥	١٤٧	٤٩٪
	من ٤٦ لأقل من ٥٥	٧٤	٢٤,٧٪
	٥٥ فأكثر	٤٦	١٥,٣٪
الدخل	من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠	٨٦	٢٨,٧ %
	من ٦٠٠٠ - ٨٠٠٠	١٢٥	٤١,٧٪
	من ٩٠٠٠ - ١١٠٠٠	٧٣	٢٤,٣٪
	من ١٢٠٠٠ فأكثر	١٦	٥,٣٪
مستوى التعليم	متوسط	٦	٢٪
	فوق متوسط	٤١	١٣,٧٪
	جامعي	٢١٠	٧٠٪
	فوق جامعي	٤٣	١٤,٣٪

يشير الجدول السابق إلى توزيع العينة من حيث النوع إلى ٥٨,٧٪ ذكور و٤١,٣٪ إناث وهو ما يدل على شمول العينة للجنسين. كما توزعت العينة على الفئات العمرية المختلفة، ومثلت الفئة العمرية ٣٦ عاماً فأقل من ٤٥ عامًا النسبة الأكبر من مفردات العينة ٤٩٪، يليها الفئة العمرية ٤٦-٥٥ عاماً بنسبة

٢٤,٧٪. كما مثلت فئة الدخل من ٦٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ جنيه النسبة الأكبر من أفراد العينة ٤١,٧٪، يليها فئة الدخل من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ جنيه بنسبة ٢٨,٧٪، يليها فئة الدخل من ٩٠٠٠ إلى ١١٠٠٠ جنيه بنسبة ٢٤,٣٪. وتوزعت العينة على فئات تعليمية مختلفة، ومثلت فئة التعليم الجامعي النسبة الأكبر من مفردات العينة ٧٠٪، يليها نسبة التعليم فوق الجامعي ١٤,٣٪، في حين انخفضت نسبة التعليم المتوسط وفوق المتوسط.

ثالثاً- مناقشة نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى استكشاف الأساليب والوسائل التي يتبعها أفراد الطبقة الوسطى للتكيف والتأقلم مع ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار. وفيما يلي مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الأهداف والدراسات السابقة والمقولات النظرية وفقاً لتسلسل المحاور والفرضيات الواردة فيها:

مناقشة الفرض الأول:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض الأول على: لا يوجد فرق دال إحصائيًا بين تكرار استجابات عينة البحث فيما يتعلق باستجابات العينة حول الأسباب المؤدية إلى ارتفاع معدلات التضخم. وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب قيمة (كا^{٢}) للعينة الواحدة للكشف عن دلالة الفروق بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بالأسباب المؤدية إلى ارتفاع معدلات التضخم. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار (كا^{2}) لدلالة الفرق بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأسباب ارتفاع معدلات التضخم.

المحور الأول	عدد الاستجابات	درجة الحرية	قيمة (كا^{٢}) المحسوبة	قيمة (كا^{٢}) الجدولية	مستوى الدلالة ٠,٠١
الأسباب المؤدية لارتفاع معدلات التضخم	٣	٢	١٥٣,٢٢٧	٩,٢١٠	دال

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

يوجد فرق دال إحصائيًا بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بالأسباب المؤدية لارتفاع معدلات التضخم عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا^{٢}" المحسوبة (١٥٣,٢٢٧)، وهي أكبر من قيمة " كا^{٢}" الجدولية (٩,٢١٠)، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًّا ولصالح الإجابات الأكثر تكرارًا، ومن ثم رفض الفرض الصفرى وقبول الفرض الأول. والجدول التالي يوضح النسب المئويَّة لإجابات العينة فيما يتعلق بالفرض الأول.

جدول رقم (٥)

النسب المئوية واختبار (كا²) لدلالة الفرق بين استجابات المبحوثين حول أسباب ارتفاع معدلات التضخم

العبارة		موافق	محايد	غير موافق	(كا²) المحسوبة	درجة الحرية	(كا²) الجدولية	مستوى الدلالة ٠,٠١
١-الحرب الروسية الأوكرانية والنتائج المترتبة عليها من ارتفاع أسعار كثير من السلع ومواد الطاقة على المستوى العالمي.	ك	١٣٥	٦٩	٩٦	٢٢,٠٢	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٤٥٪	٢٣٪	٣٢٪				
٢-أزمة نقص الغذاء والأزمة الصحية على مستوى العالم بسبب جائحة كورونا.	ك	١٣٥	٩٣	٧٢	٢٠,٥٨	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٤٥٪	٣١٪	٢٤٪				
٣-تعويم الجنيه أمام الدولار وانخفاض قيمته أمامه ومن ثم انخفاض قيمة الجنيه الشرائية.	ك	١٥٦	١٢٨	١٦	١٠٩,٧٦	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٥٢٪	٤٢,٧٪	٥,٣٪				
٤-جشع واستغلال بعض التجار وغلائهم لأسعار السلع بشكل مبالغ فيه.	ك	١٦٣	١٢٧	١٠	١٢٧,٩٨	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٥٤,٥٪	٤٢,٣٪	٣,٣٪				
٥-عدم التخطيط الجيد وضعف الرقابة على الأسواق.	ك	١١٦	١٦٥	١٩	١١٠,٤٢	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٣٨,٧٪	٥٥٪	٦,٣٪				
٦-قلة كمية المعروض من السلع مقابل الطلب المتزايد عليها.	ك	١٢١	١٦٤	١٥	١١٧,٦٢	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٤٠,٣٪	٥٤,٧٪	٥٪				
٧-الاعتماد على الاستيراد في أغلب المنتجات.	ك	١٧٢	١١٨	١٠	١٣٦,٠٨	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٥٧,٣٪	٣٩,٣٪	٣,٣٪				
٨-ارتفاع أسعار مواد الطاقة عالميًا ومحليًا.	ك	١٦٢	١٢٥	١٣	١٢٠,٣٨	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٥٤٪	٤١,٧٪	٤,٣٪				

يتَّضح - في ضوء النسب المئوية التي تضمَّنها الجدول السابق - أنَّ أعلى النسب في كلِّ عبارات هذا المحور الخاص (بأسباب ارتفاع معدلات التضخم) كانت لصالح الإجابة بالموافقة؛ حيث جاء ترتيب العبارات - حسب ارتفاع نسب الموافقة - على النحو التالي: العبارة السابعة "الاعتماد على الاستيراد في أغلب المنتجات" في المركز الأول بنسبة (٥٧,٣٪)، تلتها العبارة الرابعة "جشع واستغلال بعض التجار وغلائهم لأسعار السلع بشكل مبالغ فيه" بنسبة (٥٤,٥%)، تلتها العبارة الثامنة "ارتفاع أسعار مواد الطاقة عالميًا ومحليًا" بنسبة (٥٤%)، تلتها العبارة الثالثة " تعويم الجنيه أمام الدولار وانخفاض قيمته أمامه ومن ثم انخفاض قيمة الجنيه الشرائية" بنسبة (٥٢%)، تلتها العبارة الأولى "الحرب الروسية الأوكرانية والنتائج المترتبة عليها" والعبارة الثانية "أزمة نقص الغذاء والأزمة الصحية على مستوى العالم بسبب جائحة كورونا" بنسبة (٤٥٪)، ثم العبارة السادسة " قلة كمية المعروض من السلع مقابل الطلب المتزايد عليها" بنسبة (٤٠,٣٪)، والعبارة الخامسة " عدم التخطيط الجيد وضعف الرقابة على الأسواق " بنسبة (٣٨,٧٪).

وهذا يؤكد دور الظروف السياسية والاقتصادية في ارتفاع معدلات التضخم وفي مقدمتها جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية اللذان تسببا في عرقلة سلاسل الإمداد والتوريد، والذي ترتب عليه ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية عالميًا مما أثر على زيادة أسعار السلع الأساسية التي تستوردها مصر. ووفقًا لذلك، فقد عانت الكثير من الدول العربية من التداعيات السلبية لتلك الأزمات العالمية على اقتصاداتها، ومنها مصر حيث فقدت العملة المصرية نسبة من قيمتها أمام الدولار مما ترتب عليه ارتفاع تكاليف استيراد السلع وانخفاض القدرة الشرائية. ووفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي فإن الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار الحرب الروسية الأوكرانية في تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم وسيتم تدفق تلك الآثار عبر ثلاث قنوات رئيسة هي:

١- ارتفاع أسعار السلع الأولية مثل الغذاء والطاقة سوف يدفع التضخم إلى مزيد من الارتفاع، مما يترتب عليه تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب.

٢- تأثر الاقتصاديات المجاورة بشكل خاص بالانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد.

٣- تراجع ثقة مجتمع الأعمال والمستثمرين وشعورهم بعدم اليقين سيؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية، وإضعاف أسعار الأصول (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢).

وهو ما يتفق مع دراسة (Abdelraouf & others، ٢٠٢١) التي توصلت إلى أن السبب وراء الارتفاع المتزايد في معدلات التضخم في السنوات الأخيرة يرجع إلى العوامل الهيكلية والمؤسسية وتشمل النمو النقدي المفرط وزيادة التباين في الأسعار النسبية، حيث يؤثر التغير النسبي في الأسعار إيجابيًا في معدل التضخم، مما يؤكد دوره الأساسي في قيادة ديناميكيات التضخم.

كما أكدت النظرية الكينزية بأن التضخم يحدث نتيجة وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع والخدمات أو عناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى خلق فجوة بين العرض والطلب تسمى بالفجوة التضخمية، وينتج عن هذه الفجوة ارتفاع في المستوى العام للأسعار. ووفقًا لكينز، يزداد الطلب الكلي بسبب الزيادة في الإنفاق القومي المكون من الاستهلاك، والاستثمار، والإنفاق الحكومي.

مناقشة الفرض الثاني:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض الثاني على: لا يوجد فرق دال إحصائيًا بين تكرار استجابات عينة البحث فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن التضخم، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب قيمة (كا٢) للعينة الواحدة للكشف عن دلالة الفروق بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن التضخم على الطبقة الوسطى. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار (كا٢) لدلالة الفرق بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن التضخم.

المحور الثاني	عدد الاستجابات	درجة الحرية	قيمة (كا٢) المحسوبة	قيمة (كا٢) الجدولية	مستوى الدلالة ٠,٠١
الآثار الناجمة عن التضخم	٣	٢	١٤٥,٦٠٠	٩,٢١٠	دال

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

يوجد فرق دال إحصائيًا بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن التضخم على الطبقة الوسطى عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (١٤٥,٦٠٠)، وهي أكبر من قيمة " كا٢" الجدولية (٩,٢١٠)، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًّا ولصالح الإجابات الأكثر تكرارًا، ومن ثم رفض الفرض الصفرى وقبول الفرض الثاني. والجدول التالي يوضح النسب المئويَّة لإجابات العينة فيما يتعلق بالفرض الثاني.

جدول رقم (٧)

النسب المئوية واختبار (كا٢) حول آثار التضخم على الطبقة الوسطى

العبارة		موافق	محايد	غير موافق	(كا٢) المحسوبة	درجة الحرية	(كا٢) الجدولية	مستوى الدلالة ٠,٠١
١- محدودية الدخل. (انخفاض المستوى المعيشي)	ك	١٩٤	٨٨	١٨	١٥٧,٠٤	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٦٤,٧٪	٢٩,٣٪	٦٪				
٢- تغير أنماط الاستهلاك.	ك	٢٢٨	٦١	١١	٢٥٨,٢٦	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٧٦٪	٢٠,٣٪	٣,٧٪				
٣- تنويع حيازة الأصول.	ك	١٤٤	١٢٩	٢٧	٨١,٠٦	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٤٨٪	٤٣٪	٩٪				

٤- انخفاض الادخار.	ك	١٤٨	١٤٢	١٠	١٢١,٦٨	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٤٩,٣٪	٤٧,٣٪	٣,٣٪				
٥- زيادة مديونيات الفرد.	ك	١٣٤	١٣٢	٣٤	٦٥,٣٦	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٤٤,٧٪	٤٤٪	١١,٣٪				
٦- انخفاض الثقة والأمن الاجتماعي.	ك	١٧٢	١٠٧	٢١	١١٤,٧٤	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٥٧,٣٪	٣٥,٧٪	٧٪				
٧- انخفاض درجة المشاركة في المناسبات الاجتماعية.	ك	١٣٨	٩٤	٦٨	٢٥,٠٤	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٤٦٪	٣١,٣٪	٢٢,٧٪				
٨- انخفاض درجة المشاركة في الأعمال التطوعية.	ك	١٢٦	٩٨	٧٦	١٢,٥٦	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٤٢٪	٣٢,٧٪	٢٥,٣٪				

بتأمل نسب الجدول السابق يتضح أنَّ استجابات المبحوثين على عبارات هذا المحور كانت – بشكل عام - في صالح الإجابة بالموافقة؛ حيث جاءت النسبة الأكثر تكرارًا لصالح العبارة الثانية (تغير أنماط الاستهلاك) بنسبة (٧٦٪) فقد أدى ارتفاع معدلات التضخم إلى تغيير الأفراد لعادات الانفاق من خلال شراء السلع بكميات كبيرة وقت التخفيضات لتوفير النقود أو اختيار سلع منخفضة السعر وأقل جودة. تلتها العبارة الأولى (محدودية الدخل) بنسبة (٦٤,٧٪) مما ترتب عليه انخفاض المستوى المعيشي. تلتها العبارة السادسة (انخفاض الثقة والأمن الاجتماعي) بنسبة (٥٧,٣٪) ويدل ذلك على أن التضخم يخلق لدى الأفراد الشعور بالقلق وغموض المستقبل مما ينعكس على فقدان الأمن الاجتماعي. تلتها العبارة الرابعة (انخفاض الادخار) بنسبة (٤٩,٣٪) حيث أصبح الأفراد يخصصون دخلهم النقدي في الاستهلاك فقد ينفقون المزيد من الدخل للحصول على نفس القدر من السلع التي كانوا يحصلون عليها قبل ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم. تلتها العبارة الثالثة (تنويع حيازة الأصول) بنسبة (٤٨٪) حيث اتجه الأفراد لتنويع حيازة الأصول وتفضيل الاستثمار في الذهب والعقارات وذلك لحفظ قيمة مدخراتهم بعد فقدان الثقة في قيمة النقود. تلتها العبارة السابعة (انخفاض درجة المشاركة في المناسبات الاجتماعية) بنسبة (٤٦٪). تلتها العبارة الخامسة (زيادة مديونيات الفرد) بنسبة (٤٤,٧٪). ثم العبارة الثامنة (انخفاض درجة المشاركة في الأعمال التطوعية) بنسبة (٤٢٪).

وهو ما يؤكد أن ظاهرة التضخم الاقتصادي تعد من القضايا الخطيرة اجتماعيًا واقتصاديًا، التي لها تأثيرات سلبية وعواقب وخيمة على كافة الأصعدة؛ الفردية والمجتمعية وحتى الدولية، ويتفق ذلك مع عدد من الدراسات السابقة، ومنها دراسة (حماد، ٢٠١٤) التي توصلت إلى أن التضخم يؤثر في انخفاض مستوى المعيشة وفرض نمط قسري في الاستهلاك، فقد تسبب في خلق حالة من العجز لدى أفراد الأسر الفقيرة والمتوسطة الدخل في الوفاء بمتطلبات الحياة المختلفة من أطعمة وملابس وأدوية. وكذلك دراسة (عبد المجيد والحيطي، ٢٠٢٣) التي توصلت لوجود تداعيات اجتماعية سلبية للتضخم على المستوى المعيشي والصحي والتعليمي للأسرة، بالإضافة إلى زعزعة الأمن الاجتماعي والاقتصادي لدى الأفراد فبعض

الأفراد لديهم شعور باليأس والقلق والخوف من المستقبل. أما دراسة (العشري، ٢٠٢٠) فأكدت على انخفاض مؤشرات نوعية الحياة بالتلازم مع زيادة معدلات التضخم، وعدم قدرة الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة على تلبية احتياجاتها الأساسية والعمل على تغيير سلوكها الاستهلاكي لمواجهة هذه الأزمة.

وهو ما أكدت عليه نظرية الحرمان النسبي بأن الفجوة بين طموحات الإشباع وتوقعاته، وبين مستويات الإشباع الواقعية التي تحققت بالفعل، وشعور الأفراد بالحرمان من إشباع حاجاتهم الأساسية يخلق لديهم الشعور بالإحباط والظلم وفقدان الأمن الاجتماعي. فقد انعكس ارتفاع معدلات التضخم على تآكل الدخل الحقيقي لمتوسطي ومحدودي الدخل ورفع تكلفة المعيشة مما يؤدي إلى سوء التغذية وتدهور الصحة وتدني مستوى التعليم والإقصاء الاجتماعي.

مناقشة الفرض الثالث:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض الثالث على: لا يوجد فرق دال إحصائيًا بين تكرار استجابات عينة البحث فيما يتعلق بأساليب التكيف الاقتصادي التي يتبعها أفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم. وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب قيمة (كا^{2}) للعينة الواحدة للكشف عن دلالة الفروق بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأساليب التكيف الاقتصادي التي يتبعها أفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٨)

النسب المئوية ونتائج اختبار (كا^{2}) لدلالة الفرق بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأساليب التكيف الاقتصادي في ظل التضخم.

المحور الثالث	عدد الاستجابات	درجة الحرية	قيمة (كا^{2}) المحسوبة	قيمة (كا^{2}) الجدولية	مستوى الدلالة ٠,٠١
أساليب التكيف الاقتصادي في ظل التضخم	٣	٢	١٦٧,٨٦٧	٩,٢١٠	دال

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

يوجد فرق دال إحصائيًا بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأساليب التكيف الاقتصادي التي يتبعها أفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا^{2}" المحسوبة (١٦٧,٨٦٧)، وهي أكبر من قيمة " كا^{2}" الجدولية (٩,٢١٠)، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًّا ولصالح الإجابات الأكثر تكرارًا، ومن ثم رفض الفرض الصفرى وقبول الفرض الثالث. والجدول التالي يوضح النسب المئويَّة لإجابات العينة فيما يتعلق بالفرض الثالث.

جدول رقم (٩)

النسب المئوية واختبار (كا²) لدلالة الفرق بين استجابات المبحوثين حول أساليب التكيف الاقتصادي في ظل التضخم

العبارة		موافق	محايد	غير موافق	(كا²) المحسوبة	درجة الحرية	(كا²) الجدولية	مستوى الدلالة ٠,٠١
١- وضع ميزانية شهرية للشراء.	ك	٢١٨	٧٨	٤	٢٣٦,٢٤	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٧٢,٧٪	٢٦٪	١,٣٪				
٢- الحد من التسوق في الأسواق ومحلات البقالة مرتفعة الأسعار والمولات التجارية.	ك	١٤٠	١٢٣	٣٧	٦٠,٩٨	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٤٦,٧٪	٤١٪	١٢,٣٪				
٣- التسوق في الأسواق الشعبية.	ك	١٤١	١٠٤	٥٥	٣٧,٢٢	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٤٧٪	٣٤,٧٪	١٨,٣٪				
٤- استخدام أسلوب التفاوض والتفاهم مع البائع على السعر لتخفيضه (المساومة).	ك	١٧٣	٨٨	٣٩	٩١,٩٤	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٥٧,٧٪	٢٩,٣٪	١٣٪				
٥- التقليل من شراء بعض السلع أو التوقف عن شرائها.	ك	١٩١	١٠٢	٧	١٦٩,٣٤	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٦٣,٧٪	٣٤٪	٢,٣٪				
٦- التقليل من استخدام بعض الخدمات أو الاستغناء عنها مثل الانترنت.	ك	١٤٥	١٣٤	٢١	٩٤,٢٢	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٤٨,٣٪	٤٤,٧٪	٧٪				
٧- الاستفادة من الدعم السلعي الذي تضعه الدولة على السلع التموينية.	ك	١٣٦	٣٥	١٢٩	٦٣,٦٢	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٤٥,٣٪	١١,٧٪	٤٣٪				
٨- استغلال فترة التخفيضات لشراء وتخزين احتياجاتي.	ك	٢٠٢	٩٥	٣	١٩٨,٣٨	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٦٧,٣٪	٣١,٧٪	١٪				
٩- التقليل من الادخار.	ك	٢٣٣	٦٤	٣	٢٨٣,٩٤	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٧٧,٧٪	٢١,٣٪	١٪				

١٠- التوقف عن سداد الديون أو التقسيط.	ك	١٩٣	٨٦	٢١	١٥٠,٨٦	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٦٤,٣٪	٢٨,٧٪	٧٪				
١١- بيع أحد الأصول الانتاجية أو ممتلكات أو مدخرات (أرض- عقار- المجوهرات- الذهب)	ك	٣٩	١١١	١٥٠	٦٣,٤٢	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	١٣٪	٣٧٪	٥٠٪				
١٢- الحصول على قروض مالية.	ك	٣٥	٨١	١٨٤	١١٦,٤٢	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	١١,٧٪	٢٧٪	٦١,٣٪				
١٣-التفكير في الاستثمار لتأمين مصادر دخل إضافية.	ك	٣٦	١٤٠	١٢٤	٦٢,٧٤	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	١٢٪	٤٦,٧٪	٤١,٣٪				
١٤-البحث عن عمل إضافي لتأمين مصدر دخل إضافي.	ك	٩٢	١٢٧	٨١	١١,٥٤	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٣٠,٧٪	٤٢,٣٪	٢٧٪				

يتَّضح - في ضوء النسب المئوية التي تضمَّنها الجدول السابق- أنَّ أعلى النسب في معظم عبارات هذا المحور الخاص (بأساليب التكيف الاقتصادي التي يتبعها أفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم) كانت لصالح الإجابة بالموافقة؛ حيث جاء ترتيب العبارات - حسب ارتفاع نسب الموافقة - على النحو التالي: العبارة التاسعة "التقليل من الادخار" في المركز الأول بنسبة (٧٧,٧٪)، تلتها العبارة الأولى "وضع ميزانية شهرية للشراء" بنسبة (٧٢,٧٪)، تلتها العبارة الثامنة "استغلال فترة التخفيضات لشراء وتخزين احتياجاتي" بنسبة (٦٧,٣٪)، تلتها العبارة العاشرة "التوقف عن سداد الديون أو التقسيط" بنسبة (٦٤,٣٪)، تلتها العبارة الخامسة "التقليل من شراء بعض السلع أو التوقف عن شرائها" بنسبة (٦٣,٧٪)، تلتها العبارة الرابعة "استخدام أسلوب التفاوض والتفاهم مع البائع على السعر لتخفيضه (المساومة)" بنسبة (٥٧,٧٪)، تلتها العبارة السادسة "التقليل من استخدام بعض الخدمات أو الاستغناء عنها مثل الانترنت" بنسبة (٤٨,٣٪)، تلتها العبارة الثالثة "التسوق في الأسواق الشعبية" بنسبة (٤٧٪)، تلتها العبارة الثانية "الحد من التسوق في الأسواق ومحلات البقالة مرتفعة الأسعار والمولات التجارية" بنسبة (٤٦,٧٪)، تلتها العبارة السابعة "الاستفادة من الدعم السلعي الذي تضعه الدولة على السلع التموينية" بنسبة (٤٥,٣٪).

وهو ما يؤكد أن الأزمات الاقتصادية ومنها التضخم وارتفاع الأسعار تشكل تحديًا لأفراد الطبقة الوسطى الذين يجدوا أنفسهم مضطرين لمواجهة تلك الأزمة ومحاولة التكيف معها، فيلجأون إلى ابتكار الأساليب والوسائل الملائمة للتعامل مع الأزمة والتكيف معها لتجاوز تلك المحنة الاقتصادية. وكلما استخدم الأفراد أساليب ووسائل متنوعة، زادت فرص نجاحهم في التكيف مع ظاهرة التضخم والتغلب على آثارها. ويمكن بلورة أساليب التكيف الاقتصادي التي اتخذتها أفراد الطبقة الوسطى في التعامل مع الضغوط المادية التي فرضتها عليهم ظاهرة التضخم، وتحديدها فيما يلي: أساليب تتعلق بالحد من الإنفاق وترشيد الاستهلاك كوضع ميزانية شهرية للشراء، واستغلال فترة التخفيضات لشراء، والتسوق في الأسواق الشعبية، واستخدام أسلوب التفاوض والمساومة مع البائع لتخفيض السعر. وأساليب تتعلق بتأمين مصدر دخل إضافي

كالحصول على قروض مالية، والاستثمار، والبحث عن عمل إضافي. وأساليب تتعلق بتقليل الإدخار، وبيع المدخرات والمقتنيات.

وهكذا فإن النتائج الإحصائية لإجابات المبحوثين تعكس درجة عالية من الرشد والعقلانية تظهر في سلوكهم وتصرفاتهم تجاه مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار. كما يظهر مدى وعيهم وإدراكهم لطبيعة المشكلة وبحثهم عن أفضل الوسائل لمواجهتها والتكيف معها. وهو ما يتفق مع دراسة(آل مظف، ٢٠١٤) حول الاستراتيجيات التي تستخدمها الأسرة في التعامل مع التضخم الاقتصادي ومواجهة غلاء أسعار المعيشة. حيث كشفت النتائج أن الأسرة تعتمد على تطبيق الآليات العقلانية في سلوكها الاقتصادي والاستفادة من الشبكات الاجتماعية المتاحة في مواجهة مشكلة التضخم الاقتصادي. وإزاء ذلك أكدت نظرية الاختيار العقلاني أن الأفراد منفعيون يسعون إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب، لذلك فإنهم في اختيارهم لمسارات التصرف أو السلوك يقومون بحسابات عقلانية في ضوء المنفعة المترتبة على المسارات البديلة للتصرف، وذلك بالنظر إلى البدائل المتاحة أمامهم للاختيار من بينها، وتكلفة كل بديل، وأفضل طريقة للحصول على أقصى درجة من الاشباع أو المنفعة.

مناقشة الفرض الرابع:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض الرابع على: لا يوجد فرق دال إحصائيًا بين تكرار استجابات عينة البحث فيما يتعلق بأساليب ووسائل التكيف الاجتماعي التي تتبعها الطبقة الوسطى مع ظاهرة التضخم. وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب قيمة (كا^{٢}) للكشف عن دلالة الفروق بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأساليب التكيف الاجتماعي التي تتبعها الطبقة الوسطى مع ظاهرة التضخم. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار (كا^{٢}) لدلالة الفرق بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأساليب ووسائل التكيف الاجتماعي التي تتبعها الطبقة الوسطى مع ظاهرة التضخم.

المحور الرابع	عدد الاستجابات	درجة الحرية	قيمة (كا^{٢}) المحسوبة	قيمة (كا^{٢}) الجدولية	مستوى الدلالة ٠,٠١
أساليب ووسائل التكيف الاجتماعي التي تتبعها الطبقة الوسطى مع ظاهرة التضخم	٣	٢	١٥٠,٣٦٠	٩,٢١٠	دال

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

يوجد فرق دال إحصائيًا بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأساليب ووسائل التكيف الاجتماعي التي تتبعها الطبقة الوسطى مع ظاهرة التضخم عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا^{٢}" المحسوبة (١٥٠,٣٦٠)، وهي أكبر من قيمة " كا^{٢}" الجدولية (٩,٢١٠)، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًّا

ولصالح الإجابات الأكثر تكرارًا، ومن ثم رفض الفرض الصفرى وقبول الفرض الرابع. والجدول التالي يوضح النسب المئويَّة لإجابات العينة فيما يتعلق بالفرض الرابع.

جدول رقم (١١)

النسب المئوية لاستجابات المبحوثين فيما يتعلق بأساليب ووسائل التكيف الاجتماعي التي تتبعها الطبقة الوسطى مع ظاهرة التضخم

العبارة		موافق	محايد	غير موافق	(كا²) المحسوبة	درجة الحرية	(كا²) الجدولية	مستوى الدلالة ٠,٠١
١- تقليل استهلاك الغذاء بتناول كميات أقل من الطعام.	ك	١٥٥	١١٧	٢٨	٨٤,٩٨	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٥١,٧٪	٣٩٪	٩,٣٪				
٢- تغيير العلامة التجارية أو جودة المنتجات الغذائية التي تشتريها.	ك	١٤٧	١٢٤	٢٩	٧٨,٢٦	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٤٩٪	٤١,٣٪	٩,٧٪				
٣- خفض النفقات على التعليم ونقل الأبناء لمستوى تعليم أقل.	ك	٦٩	٨٩	١٤٢	٢٨,٤٦	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٢٣٪	٢٩,٧٪	٤٧,٣٪				
٤- اشترك في جمعية دوارة للاستفادة منها عند دخول المدارس.	ك	١١٦	٩٨	٨٦	٤,٥٦	٢	٩,٢١٠	٠,١٠٢
	%	٣٨,٧٪	٣٢,٧٪	٢٨,٧٪				
٥- أبدء بالتوفير قبل بدء المدارس بمدة.	ك	١٨٩	٩٣	١٨	١٤٦,٩٤	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٦٣٪	٣١٪	٦٪				
٦- أشتري المستلزمات المدرسية من مكان أسعاره أرخص.	ك	٢٢٠	٧٣	٧	٢٣٧,٧٨	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٧٣,٣٪	٢٤,٣٪	٢,٣٪				
٧- استخدم العلاج المنزلي لتقليل تكلفة الذهاب للمستشفيات والانفاق عالأدوية.	ك	١٠٠	١٣٣	٦٧	٢١,٧٨	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٣٣,٣٪	٤٤,٣٪	٢٢,٣٪				
٨- الاستفادة من التأمين الصحي في الحصول على الدواء والكشف الدوري.	ك	١٧٥	٨٢	٤٣	٩١,٩٨	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٥٨,٣٪	٢٧,٣٪	١٤,٣٪				
	ك	١٥١	٩٩	٥٠	٥١,٠٢	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠

٩- إعادة تدوير بعض المواد بعد الإنتهاء من حاجتها الأساسية.	%	٥٠,٣٪	٣٣٪	١٦,٧٪				
١٠- تجنب المناسبات التي تضغط علي ماديا.	ك	١٨٥	٩٨	١٧	١٤١,١٨	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٦١,٧٪	٣٢,٧٪	٥,٧٪				
١١- اقتراض أو سلف أموال من الأقارب أو الأصدقاء.	ك	٨١	١١٠	١٠٩	٥,٤٢	٢	٩,٢١٠	٠,٠٦٧
	%	٢٧٪	٣٦,٧٪	٣٦,٣٪				
١٢- الاشتراك مع الأقارب أو الجيران في شراء بعض الاحتياجات واقتسامها.	ك	٦٩	٨٩	١٤٢	٢٨,٤٦	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٢٣٪	٢٩,٧٪	٤٧,٣٪				
١٣- التخلي عن قضاء العطلات الصيفية أو تقليل مدتها.	ك	١٥٩	١٠٣	٣٨	٧٣,٣٤	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٥٣٪	٣٤,٣٪	١٢,٧٪				
١٤- التقليل من القيام ببعض الأنشطة الترفيهية أو عدم القيام بها مثل الذهاب للمطاعم - أماكن الترفيه	ك	١٧٥	١٢١	٤	١٥٢,٨٢	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٥٨,٣٪	٤٠,٣٪	١,٣٪				

يتَّضح - في ضوء النسب المئوية التي تضمَّنها الجدول السابق- أنَّ أعلى النسب في معظم عبارات هذا المحور الخاص (بأساليب التكيف الاجتماعي التي يتبعها أفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم) كانت لصالح الإجابة بالموافقة؛ حيث جاء ترتيب العبارات - حسب ارتفاع نسب الموافقة - على النحو التالي: العبارة السادسة " أشتري المستلزمات المدرسية من مكان أسعاره أرخص" في المركز الأول بنسبة (٧٣,٣٪)، تلتها العبارة الخامسة "أبدء بالتوفير قبل بدء المدارس بمدة" بنسبة (٦٣٪)، تلتها العبارة العاشرة "تجنب المناسبات التي تضغط علي ماديا" بنسبة (٦١,٧٪)، تلتها العبارتان الثامنة "الاستفادة من التأمين الصحي في الحصول على الدواء والكشف الدوري" والعبارة الرابعة عشر "التقليل من القيام ببعض الأنشطة الترفيهية أو عدم القيام بها مثل الذهاب للمطاعم - أماكن الترفيه" بنسبة (٥٨,٣٪)، تلتها العبارة الثالثة عشر "التخلي عن قضاء العطلات الصيفية أو تقليل مدتها" بنسبة (٥٣٪)، تلتلتها العبارة الأولى "تقليل استهلاك الغذاء بتناول كميات أقل من الطعام" بنسبة (٥١,٧٪)، تلتها العبارة التاسعة "إعادة تدوير بعض المواد بعد الإنتهاء من حاجتها الأساسية" بنسبة (٥٠,٣٪)، تلتها العبارة الثانية "تغيير العلامة التجارية أو جودة المنتجات الغذائية التي تشتريها" بنسبة (٤٩٪) وهذا يدل على أن التضخم وارتفاع الأسعار قد دفعا الأفراد إلى تغيير أنماط استهلاكهم التي اعتادوا عليها من خلال تغييير العلامة التجارية لبعض السلع وشراء منتجات ذات جودة منخفضة وذلك للحصول على سلع منخفضة الثمن، تلتها العبارة الرابعة "اشترك في جمعية دوارة للاستفادة منها عند دخول المدارس" بنسبة (٣٨,٧٪).

في حين جائت نسبة عدم الموافقة في العبارة الثالثة "خفض النفقات على التعليم ونقل الأبناء لمستوى تعليم أقل" بنسبة (٤٧,٣٪) وهذا يؤكد اهتمام أفراد الطبقة الوسطى بجودة تعليم أبنائهم، حيث يفضلون استثمار أموالهم في تعليم أبنائهم ويعتبرونه أفضل أنواع الاستثمار في المستقبل، ومن ثم يمثل التعليم أولوية لديهم، لأنه من أهم محكات تحديد المكانة الاجتماعية والحصول على وظيفة أفضل في المستقبل.

ويؤكد ذلك أن التضخم دفع أفراد الطبقة الوسطى إلى تغير أنماط استهلاكهم بشكل عام في الغذاء والملابس والتعليم والصحة واتجهوا إلى إدارة نفقاتهم الشخصية بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار ووضع سلم أولويات جديد يبدأ بالأساسيات ويتدرج بالكماليات. وتنقسم أساليب التكيف الاجتماعي التي اتبعها أفراد الطبقة الوسطى في مواجهة ارتفاع الأسعار إلى أساليب التكيف في تلبية الاحتياجات الأساسية في مجالات الغذاء والتعليم والصحة بإعادة ترتيب أولوياتهم من الاحتياجات الأساسية والتدرج نحو الكماليات والاستغناء عن بعض الكماليات الترفيهية وذلك لمواجهة أعباء الحياة المتزايدة التي تستهلك الدخل بشكل كبير وتتمثل هذه الأساليب في تغيير العلامة التجارية أو خفض جودة المنتجات الغذائية التي يقوموا بشرائها، والتقليل من القيام ببعض الأنشطة الترفيهية مثل الذهاب للمطاعم والكافيهات والحدائق والملاهي. وأساليب تتعلق بالتضامن الاجتماعي وتتمثل في اقتراض أو سلف أموال من الأقارب أو الأصدقاء، والاشترك معهم في جمعية دوارة، والاشتراك معهم في شراء بعض الاحتياجات واقتسامها. وأساليب تعتمد على اتباع ثقافة الاستغناء والاستبدال في الاحتياجات كاستخدم العلاج المنزلي لتقليل تكلفة الذهاب للمستشفيات والانفاق عالأدوية، وتجنب المناسبات التي تضغط علي الفرد ماديًا، والتخلي عن قضاء العطلات الصيفية أو تقليل مدتها، وإعادة تدوير بعض المواد بعد الإنتهاء من حاجتها الأساسية.

وهو ما يتفق مع دراسة (العربي، ٢٠١٨) التي أشارت إلى معاناة الغالبية العظمى من الطبقة الوسطى من عدم كفاية الدخل، واتخاذهم عدد من الآليات لتلبية متطلباتهم الحياتية المختلفة، منها الاستغناء عن بعض بنود الإنفاق المتعلقة بالوجاهة الاجتماعية، وترشيد الإنفاق الشخصي، وممارسة مهن إضافية، والاقتراض من البنوك. كما توصلت إلى انحسار الأنشطة الترفيهية في الطبقة الوسطى واختفاءها في الشريحة الدنيا. كما يتفق مع دراسة (Helmy& Roushdy, 2022) التي أكدت على أهمية دور رأس المال الاجتماعي في مساعدة الأسر على التكيف مع الصدمات الاقتصادية والأحداث المضطربة أكثر من المصادر الرسمية للقروض واستخدام الأصول. حيث اعتمدت آليات التكيف التي اتبعتها الأسر على تقنين الاستهلاك من خلال خفض الإنفاق على الصحة والغذاء والتعليم، والاقتراض وتلقي المساعدات غير الرسمية من الأقارب والأصدقاء.

ويتضح من البيانات الإحصائية أن (٥٨,٣٪) من أفراد العينة قد استفادت من التأمين الصحي في الحصول على الدواء والكشف الدوري وهي نسبة مرتفعة، وفي ضوء ذلك تبرز الجهود التي تبذلها الدولة في تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي لمواطنيها للتخفيف من آثار التضخم عليهم، فقد تبنت الحكومة المصرية حزمة من الإجراءات لمواجهة التضخم وتقليل آثاره السلبية من خلال رفع الحد الأدنى للأجور، وزيادة منظومة الدعم ونوعية السلع والخدمات المدعومة، بالإضافة إلى المعارض التي تعرض السلع بأسعار مخفضة تقل عن مثيلتها في الأسواق الحرة كالمبادرة الرئاسية "كلنا واحد لبيع السلع المخفضة" ومعارض "أهلًا مدارس، و أهلًا رمضان"، بالإضافة إلى منحة ال ٣٠٠ جنيه المقررة من قبل الحكومة للعاملين وأصحاب المعاشات. وهو ما يتفق مع دراسة (El-Laithy & Armanious, 2018) التي أكدت على أهمية شبكة

الأمان الاجتماعي ودورها في مواجهة الصدمات المالية. حيث أن توفر التأمين الصحي والاجتماعي يقلل من التعرض للصدمات المالية إذا كان أحد أفراد الأسرة يعاني من مرض مزمن أو حاد، كما أن الأسر التي تمتلك بطاقات تموينية تكون أقل عرضة للمعاناة من ارتفاع الأسعار.

مناقشة الفرض الخامس:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض الخامس على: لا يوجد فرق دال إحصائيًا بين تكرار استجابات عينة البحث فيما يتعلق بمقترحات أفراد العينة لمواجهة ظاهرة التضخم والحد منها. وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب قيمة (كا^{2}) للكشف عن دلالة الفروق بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بمقترحات أفراد العينة لمواجهة ظاهرة التضخم والحد منها. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار (كا^{2}) لدلالة الفرق بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بمقترحات أفراد العينة لمواجهة ظاهرة التضخم والحد منها.

المحور الخامس	عدد الاستجابات	درجة الحرية	قيمة (كا^{2}) المحسوبة	قيمة (كا^{2}) الجدولية	مستوى الدلالة ٠,٠١
مقترحات أفراد العينة لمواجهة ظاهرة التضخم والحد منها	٣	٢	١٦٥,٨٦٧	٩,٢١٠	دال

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

يوجد فرق دال إحصائيًا بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بمقترحات أفراد العينة لمواجهة ظاهرة التضخم والحد منها عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا^{2}" المحسوبة (١٦٥,٨٦٧)، وهي أكبر من قيمة " كا^{2}" الجدولية (٩,٢١٠)، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًّا ولصالح الإجابات الأكثر تكرارًا، ومن ثم رفض الفرض الصفرى وقبول الفرض الخامس. والجدول التالي يوضح النسب المئويَّة لإجابات العينة فيما يتعلق بالفرض الخامس.

جدول رقم (١٣)

نتائج النسب المئوية واختبار (كا²) لدلالة الفروق بين استجابات المبحوثين حول مقترحات العينة لمواجهة ظاهرة التضخم والحد منها

العبارة		موافق	محايد	غير موافق	(كا²) المحسوبة	درجة الحرية	(كا²) الجدولية	مستوى الدلالة ٠,٠١
١- ضبط الأسواق التجارية وزيادة الرقابة عليها.	ك	٢١٩	٧٤	٧	٢٣٤,٨٦	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٧٣٪	٢٤,٧٪	٢,٣٪				
٢- نشر ثقافة الاقتصاد في الانفاق والاستهلاك.	ك	١٦٦	١٣٠	٤	١٤٤,٧٢	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٥٥,٣٪	٤٣,٣٪	١,٣٪				
٣- تشجيع الصناعة المحلية من خلال الحد من استيراد السلع الكمالية.	ك	١٤٠	١٤٣	١٧	١٠٣,٣٨	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٤٦,٧٪	٤٧,٧٪	٥,٧٪				
٤- رفع الأجور بما يتناسب مع معدلات ارتفاع الأسعار .	ك	١٨٩	١٠٩	٢	١٧٦,٠٦	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٦٣٪	٣٦,٣٪	٠,٧٪				
٥- تشجيع الانتاج والتصدير.	ك	١٧٥	١٢٤	١	١٦٠,٠٢	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٥٨,٣٪	٤١,٣٪	٠,٣٪				
٦- زيادة برامج الدعم والعمل على وصول الدعم لمستحقيه.	ك	١٦٦	١٣١	٣	١٤٧,٢٦	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٥٥,٣٪	٤٣,٧٪	١٪				
٧- زيادة المعارض والحملات التي تعرض السلع بأسعار مخفضة مثل حملات كلنا واحد.	ك	١٦١	١٢٦	١٣	١١٩,٦٦	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٥٣,٧٪	٤٢٪	٤,٣٪				
٨- تشجيع التوسع الزراعي للحد من الاستيراد.	ك	١٧٩	١١٨	٣	١٥٩,٧٤	٢	٩,٢١٠	٠,٠٠٠
	%	٥٩,٧٪	٣٩,٣٪	١٪				

بتأمل النسب الإحصائية بالجدول السابق يتبين أنَّ استجابات المبحوثين قد جاءت في صالح الإجابة بالموافقة على عبارات هذا المحور وذلك بنسب مختلفة؛ حيث جاء ترتيب العبارات من حيث ارتفاع نسب الموافقة على النحو الآتي: جاءت العبارة الأولى (ضبط الأسواق التجارية وزيادة الرقابة عليها) في المركز الأول بنسبة (٧٣٪). تلتها العبارة الرابعة (رفع الأجور بما يتناسب مع معدلات ارتفاع الأسعار) بنسبة (٦٣٪).

تلتها العبارة الثامنة (تشجيع التوسع الزراعي للحد من الاستيراد) بنسبة (٥٩,٧٪). تلتها العبارة الخامسة (تشجيع الانتاج والتصدير) بنسبة (٥٨,٣٪). تلتها العبارتان الثانية (نشر ثقافة الاقتصاد في الانفاق والاستهلاك)، والسادسة (زيادة برامج الدعم والعمل على وصوله لمستحقيه) بنسبة (٥٥,٣٪). تلتها العبارة السابعة (التوسع في المعارض والحملات التي تعرض السلع بأسعار مخفضة مثل حملات كلنا واحد.) بنسبة (٥٣,٧٪). ثم العبارة الثالثة (تشجيع الصناعة المحلية من خلال الحد من استيراد السلع الكمالية) بنسبة (٤٦,٧٪). وهو ما أشارت إليه مقترحات بعض المبحوثين؛ حيث أكدوا على ضرورة تقديم وسائل الاعلام برامج مختلفة لتوعوية المواطنين بخطورة مشكلة التضخم الاقتصادي وكيفية مواجهتها، بالإضافة إلى ضرورة نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك، وتشجيع أفراد المجتمع على شراء المنتج المحلي لمحاولة تقليل الاعتماد على الاستيراد، وضرورة تطبيق قوانين حماية المستهلك من الممارسات الضارة للقضاء على أي استغلال من التجار ومبالغة في رفع الأسعار، ويتفق ذلك مع عدد من الدراسات التي تؤكد على أهمية وضع سياسات تنموية وتبني رؤى استراتيجية جديدة للحد من التضخم وتخفيف آثاره على المستوى المعيشي للمواطنين. مثل دراسة (العشري، ٢٠٢٠)، و(Abdelraouf & others،2021)، و(عبد المجيد والحيطي، ٢٠٢٣).

مناقشة الفرض السادس:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض السادس على: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التكيف الاقتصادي والاجتماعي لأفراد العينة مع ظاهرة التضخم. وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب معامل الارتباط بيرسون. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(١٤)

دلالة معامل الارتباط بين مستوى التكيف الاقتصادي والاجتماعي لأفراد العينة مع ظاهرة التضخم

المتغيرات	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
مستوى التكيف الاقتصادي مع ظاهرة التضخم	٠,٤٩٣ **	٠,٠٠٠
مستوى التكيف الاجتماعي مع ظاهرة التضخم	٠,٥٤٢ **	٠,٠٠٠

(**) دال عند مستوى (٠,٠١).

يوضح الجدول السابق معامل الارتباط بيرسون بين التكيف الاقتصادي والاجتماعي لأفراد الطبقة الوسطى وظاهرة التضخم حيث جاءت العلاقات طردية متوسطة، فقد بلغ معامل ارتباط التكيف الاقتصادي قيمة (٠,٤٩٣**)، وجاء معامل ارتباط التكيف الاجتماعي بقيمة (٠,٥٤٢**) وجميع المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (٠,٠١). أي أنه كلما زاد معدلات التضخم زاد إتباع أفراد الطبقة الوسطى لأساليب التكيف الاقتصادي والاجتماعي للتعايش مع التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات. والشكل التالي يوضح النسب المئوية لمستوى التكيف الاقتصادي والاجتماعي لأفراد العينة مع ظاهرة التضخم:

الشكل رقم (١)

يوضح نسب التكيف الاقتصادي والاجتماعي لأفراد العينة مع ظاهرة التضخم

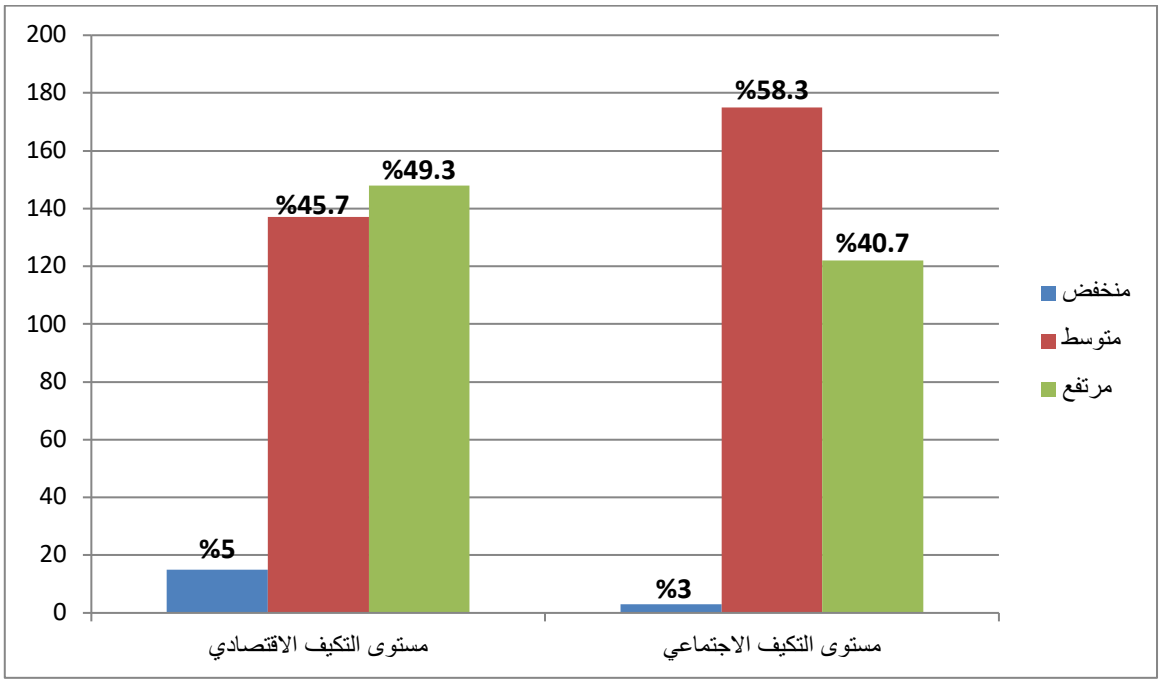

يتضح من الشكل السابق أن أفراد العينة قد حققوا مستوى مرتفع من التكيف الاقتصادي مع ظاهرة التضخم بنسبة ٤٩,٣٪، في حين جاء التكيف الاجتماعي لأفراد العينة مع ظاهرة التضخم متوسط بنسبة ٥٨,٣٪. وهذا يدل على مدى وعي أفراد العينة وتمتعهم بمستوى عالي من الرشد والعقلانية في التعامل مع ظاهرة التضخم، حيث تشكل الأزمات الاقتصادية ومنها التضخم الاقتصادي تحديًا أمام أفراد الطبقة الوسطى وتدفعهم لاتخاذ أساليب عقلانية لمواجهة تلك الأزمة ومحاولة التكيف معها وتجاوزها. وهو ما أكدت عليه نظرية الاختيار العقلاني من أن الأفراد بطبيعتهم يقومون بحسابات عقلانية أثناء اختيارهم لمسارات التصرف أو السلوك لتحقيق أكبر قدر من المكاسب أو المنافع.

مناقشة الفرض السابع:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض السابع على: لا يوجد فرق دال إحصائيًا بين المتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة (النوع، والعمر، والدخل، ومستوى التعليم) ومستوى التكيف الاقتصادي لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم. وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب قيمة (كا^{2}) للكشف عن دلالة الفروق بين المتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة (النوع، والعمر، والدخل، ومستوى التعليم) ومستوى التكيف الاقتصادي لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(١٥)

نتائج اختبار (كا²) لدلالة الفرق بين المتغيرات الديمغرافية وأساليب التكيف الاقتصادي في ظل التضخم.

المتغير/أساليب التكيف		مرتفع	متوسط	منخفض	(كا²) المحسوبة	درجة الحرية	(كا²) الجدولية	مستوى الدلالة
النوع	ذكر	٩٦	٧٢	٨	٤,٦٣١	٢	٩,٢١٠	٠,٠٩٩ غير دالة
	أنثى	٥٢	٦٥	٧				
العمر	٢٥ ـ ٣٥	٢٢	٩	٢	١٦,٩٢٩	٦	١٦,٨١٢	٠,٠١٠ دالة
	٣٥ ـ ٤٥	٨١	٦١	٥				
	٤٥ ـ ٥٥	٢٣	٤٦	٥				
	٥٥ فأكثر	٢٢	٢١	٣				
الدخل	من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠	١٥	٦١	١٠	٦٢,٢٤٥	٦	١٦,٨١٢	٠,٠٠٠ دالة
	من ٦٠٠٠ - ٨٠٠٠	٧٥	٤٦	٤				
	من ٩٠٠٠ - ١١٠٠٠	٤٣	٣٠	٠				
	١٢٠٠٠ فأكثر	١٥	٠	١				
مستوى التعليم	متوسط	٠	٤	٢	٦٩,٤٤٥	٦	١٦,٨١٢	٠,٠٠٠ دالة
	فوق متوسط	٦	٢٦	٩				
	جامعي	١٠٨	٩٨	٤				
	فوق جامعي	٣٤	٩	٠				

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- لا يوجد فرق ذي دلالة إحصائيَّة بين متغير النوع ومستوى التكيف الاقتصادي لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (٤,٦٣١)، وهي أقل من قيمة "كا٢" الجدولية (٩,٢١٠)، وهذا يدل على عدم وجود فرق دال إحصائيًّا في مستوى التكيف الاقتصادي

لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم تعزى لمتغير النوع، ومن ثم قبول الفرض الصفرى ورفض الفرض السادس فيما يتعلق بمتغير النوع.

٢- يوجد فرق ذي دلالة إحصائيَّة بين متغير العمر ومستوى التكيف الاقتصادي لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (١٦,٩٢٩)، وهي أكبر من قيمة "كا٢" الجدولية (١٦,٨١٢)، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًّا ولصالح الإجابات الأكثر تكرارًا وهي فئة العمر من ٣٥ – ٤٥ سنه، وهي الفئة التي حققت تكيفًا اقتصاديًا مرتفعًا في ظل التضخم.

٣- يوجد فرق ذي دلالة إحصائيَّة بين متغير الدخل ومستوى التكيف الاقتصادي لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (٦٢,٢٤٥)، وهي أكبر من قيمة "كا٢" الجدولية (١٦,٨١٢)، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًّا ولصالح الإجابات الأكثر تكرارًا وهي فئة الأفراد الذين يحصلون على دخل يتراوح من ٦٠٠٠ – ٨٠٠٠ جنيهًا بنسبة ٢٥٪، وهي الفئة التي حققت تكيفًا اقتصاديًا مرتفعًا في ظل التضخم.

٤- يوجد فرق ذي دلالة إحصائيَّة بين متغير مستوى التعليم ومستوى التكيف الاقتصادي لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (٦٩,٤٤٥)، وهي أكبر من قيمة "كا٢" الجدولية (١٦,٨١٢)، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًّا ولصالح الإجابات الأكثر تكرارًا وهي فئة الأفراد الحاصلين على التعليم الجامعي بنسبة ٣٦٪، وهي الفئة التي حققت تكيفًا اقتصاديًا مرتفعًا في ظل التضخم، ويرجع ذلك إلى أن الأفراد الأكثر تعليماً بوجه عام يكونوا أكثر قدرة على التفكير بشكل إبداعي ومحاولة ابتكار وسائل وأساليب جديدة لمواجهة أزمة التضخم وارتفاع الأسعار.

مناقشة الفرض الثامن:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض الثامن على: لا يوجد فرق دال إحصائيًا بين المتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة (النوع، والعمر، والدخل، ومستوى التعليم) وأساليب التكيف الاجتماعي التي تتبعها في ظل التضخم. وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب قيمة ($كا^2$) للكشف عن دلالة الفروق المتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة (النوع، والعمر، والدخل، ومستوى التعليم) وأساليب التكيف الاجتماعي التي تتبعها في ظل التضخم. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(١٦)

نتائج اختبار (كا²) لدلالة الفرق بين المتغيرات الديمغرافية وأساليب التكيف الاجتماعي في ظل التضخم.

المتغير/أساليب التكيف		مرتفع	متوسط	منخفض	(كا²) المحسوبة	درجة الحرية	(كا²) الجدولية	مستوى الدلالة ٠,٠١
النوع	ذكر	٦٤	١٠٩	٣	٤,٩٩٨	٢	٩,٢١٠	٠,٠٨٢ غير دالة
	أنثى	٥٨	٦٦	٠				
العمر	٢٥ _ ٣٥	١٧	١٦	٠	١٨,١٣٣	٦	١٦,٨١٢	٠,٠٠٦ دالة
	٣٥ _ ٤٥	٦٠	٨٦	١				
	٤٥ _ ٥٥	١٨	٥٤	٢				
	٥٥ فأكثر	٢٧	١٩	٠				
الدخل	من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠	٨	٧٨	٠	٧٢,٤٥٤	٦	١٦,٨١٢	٠,٠٠٠ دالة
	من ٦٠٠٠ - ٨٠٠٠	٥١	٧٢	٢				
	من ٩٠٠٠ - ١١٠٠٠	٥٠	٢٢	١				
	١٢٠٠٠ فأكثر	١٣	٣	٠				
مستوى التعليم	متوسط	٠	٦	٠	٣٦,١٨١	٦	١٦,٨١٢	٠,٠٠٠ دالة
	فوق متوسط	١١	٣٠	٠				
	جامعي	٧٧	١٣٠	٣				
	فوق جامعي	٣٤	٩	٠				

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- لا يوجد فرق ذي دلالة إحصائيَّة بين متغير النوع ومستوى التكيف الاجتماعي لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (٤,٩٩٨)، وهي أقل من قيمة " كا٢" الجدولية (٩,٢١٠)، وهذا يدل على عدم وجود فرق دال إحصائيًّا في مستوى التكيف الاقتصادي لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم تعزى لمتغير النوع، ومن ثم قبول الفرض الصفرى ورفض الفرض السابع فيما يتعلق بمتغير النوع.

٢- يوجد فرق ذي دلالة إحصائيَّة بين متغير العمر ومستوى التكيف الاجتماعي لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (١٨,١٣٣)، وهي أكبر من قيمة "كا٢" الجدولية (١٦,٨١٢)، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًّا ولصالح الإجابات الأكثر تكرارًا

وهي فئة العمر من ٣٥ – ٤٥ سنه، وهي الفئة التي اتبعت وسائل تكيف اجتماعي في ظل التضخم بشكل اكبر من الفئات الأ؟خرى.

٣- يوجد فرق ذي دلالة إحصائيَّة بين متغير الدخل ومستوى التكيف الاجتماعي لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (٧٢,٤٥٤)، وهي أكبر من قيمة "كا٢" الجدولية (١٦,٨١٢)، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًّا ولصالح الإجابات الأكثر تكرارًا وهي فئة الأفراد الذين يحصلون على لدخل يتراوح من ٦٠٠٠ – ٨٠٠٠ جنيهًا، وهي الفئة التي حققت تكيفًا اجتماعيًا مرتفعًا في ظل التضخم.

٤- يوجد فرق ذي دلالة إحصائيَّة بين متغير مستوى التعليم ومستوى التكيف الاجتماعي لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (٣٦,١٨١)، وهي أكبر من قيمة "كا٢" الجدولية (١٦,٨١٢)، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًّا ولصالح الإجابات الأكثر تكرارًا وهي فئة الأفراد الحاصلين على التعليم الجامعي، وهي الفئة التي حققت تكيفًا اجتماعيًا مرتفعًا في ظل التضخم، ويرجع ذلك إلى أن الأفراد الأكثر تعليماً بوجه عام يكونوا أكثر قدرة على التفكير بشكل إبداعي ومحاولة ابتكار وسائل وأساليب جديدة لمواجهة أزمة التضخم وارتفاع الأسعار.

رابعاً: النتائج العامة للدراسة:

١- أسباب ارتفاع معدلات التضخم:

اتضح وجود فرق دال إحصائيًا بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بالأسباب المؤدية لارتفاع معدلات التضخم عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (١٥٣,٢٢٧)، وهي أكبر من قيمة " كا٢" الجدولية، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًّا ولصالح الإجابات الأكثر تكرارًا، وهي على التوالي: الاعتماد على الاستيراد في أغلب المنتجات بنسبة (٥٧,٣٪)، وجشع واستغلال بعض التجار وغلائهم لأسعار السلع بشكل مبالغ فيه بنسبة (٥٤,٥%)، يليها ارتفاع أسعار مواد الطاقة عالميًا ومحليًا بنسبة (٥٤%)، وتعويم الجنيه أمام الدولار وانخفاض قيمته أمامه بنسبة (٥٢%)، ثم الحرب الروسية الأوكرانية والنتائج المترتبة عليها، وأزمة نقص الغذاء والأزمة الصحية على مستوى العالم بسبب جائحة كورونا بنسبة (٤٥٪)، وقلة كمية المعروض من السلع مقابل الطلب المتزايد عليها بنسبة (٤٠,٣٪)، وعدم التخطيط الجيد وضعف الرقابة على الأسواق بنسبة (٣٨,٧٪). وهذا يؤكد دور الظروف السياسية والاقتصادية في ارتفاع معدلات التضخم وفي مقدمتها جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية اللذان تسببا في عرقلة سلاسل الإمداد والتوريد، والذي ترتب عليه ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية عالميًا مما أثر على زيادة أسعار السلع الأساسية التي تستوردها مصر. ووفقًا لذلك، فقد عانت الكثير من الدول العربية من التداعيات السلبية لتلك الأزمات العالمية على اقتصاداتها، ومنها مصر حيث فقدت العملة المصرية نسبة من قيمتها أمام الدولار مما ترتب عليه ارتفاع تكاليف استيراد السلع وانخفاض القدرة الشرائية. كما تؤكد النظرية الكينزية على أن التضخم يحدث نتيجة وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع والخدمات أو عناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى خلق فجوة بين العرض والطلب تسمى بالفجوة التضخمية، وينتج عن هذه الفجوة ارتفاع في المستوى العام للأسعار. ووفقًا لكينز، يزداد الطلب الكلي بسبب الزيادة في الإنفاق القومي المكون من الاستهلاك، والاستثمار، والإنفاق الحكومي.

٢- تأثير التضخم على أفراد الطبقة الوسطى:

تبين وجود تأثيرات سلبية لظاهرة التضخم الاقتصادي على أفراد الطبقة الوسطى على كافة المستويات المعيشية والصحية والتعليمية. وتظهر هذه التأثيرات في تغير أنماط الاستهلاك بنسبة (٧٦٪)، ومحدودية الدخل بنسبة (٦٤,٧٪)، وانخفاض الثقة والأمن الاجتماعي بنسبة (٥٧,٣٪)، وانخفاض الادخار بنسبة (٤٩,٣٪)، وتنويع حيازة الأصول بنسبة (٤٨٪)، وانخفاض درجة المشاركة في المناسبات الاجتماعية بنسبة (٤٦٪)، وزيادة مديونيات الفرد بنسبة (٤٤,٧٪)، وانخفاض درجة المشاركة في الأعمال التطوعية بنسبة (٤٢٪). حيث توصل البحث إلى أنه يوجد فرق دال إحصائيًا بين تكرارات استجابات عينة البحث فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن التضخم عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (١٤٥,٦٠٠)، وهي أكبر من قيمة " كا٢" الجدولية (٩,٢١٠)، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًا. وهو ما أكدت عليه نظرية الحرمان النسبي بأن الفجوة بين طموحات الإشباع وتوقعاته، وبين مستويات الإشباع الواقعية التي تحققت بالفعل، يخلق شعور الأفراد بالحرمان من إشباع حاجاتهم الأساسية فيتولد لديهم الشعور بالإحباط والظلم وفقدان الأمن الاجتماعي. فقد انعكس ارتفاع معدلات التضخم على تآكل الدخل الحقيقي لمتوسطي ومحدودي الدخل ورفع تكلفة المعيشة مما يؤدي إلى سوء التغذية وتدهور الصحة وتدني مستوى التعليم والإقصاء الاجتماعي.

٣- أساليب التكيف الاقتصادي التي يتبعها أفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم:

تشكل الأزمات الاقتصادية وخاصة التضخم وارتفاع الأسعار تحديًا لأفراد الطبقة الوسطى الذين يجدوا أنفسهم مضطرين لمواجهة تلك الأزمة ومحاولة التكيف معها، فيلجأون إلى ابتكار الأساليب والوسائل الملائمة للتعامل مع الأزمة والتكيف معها لتجاوز تلك المحنة الاقتصادية. وكلما استخدم الأفراد أساليب ووسائل متنوعة، زادت فرص نجاحهم في التكيف مع ظاهرة التضخم والتغلب على آثارها. ويمكن بلورة أساليب التكيف الاقتصادي التي اتخذتها أفراد الطبقة الوسطى في التعامل مع الضغوط المادية التي فرضتها عليهم ظاهرة التضخم، وتحديدها فيما يلي:

أ- أساليب تتعلق بالحد من الإنفاق وترشيد الاستهلاك كوضع ميزانية شهرية للشراء، واستغلال فترة التخفيضات لشراء الاحتياجات الأساسية، واستخدام أسلوب التفاوض والمساومة لتخفيض السعر، والتسوق في الأسواق الشعبية بنسبة.

ب- أساليب تتعلق بتأمين مصدر دخل إضافي كالحصول على قروض مالية، والاستثمار، والبحث عن عمل إضافي.

ج- أساليب تتعلق بتقليل الإدخار، وبيع المدخرات والمقتنيات.

حيث توصل البحث إلى أنه يوجد فرق دال إحصائيًا بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأساليب التكيف الاقتصادي التي يتبعها أفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (١٦٧,٨٦٧)، وهي أكبر من قيمة " كا٢" الجدولية، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًا. وقد عكست النتائج الإحصائية اتسام أفراد العينة بدرجة عالية من الرشد والعقلانية في سلوكهم وتصرفاتهم تجاه مشكلة التضخم. ويبدو ذلك في مدى وعيهم وإدراكهم لطبيعة المشكلة وبحثهم عن أفضل الوسائل لمواجهتها والتكيف معها. وهو ما أكدت عليه نظرية الاختيار العقلاني بأن الأفراد منفعيون يسعون

إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب، لذلك فإنهم في اختيارهم لمسارات التصرف أو السلوك يقومون بحسابات عقلانية في ضوء المنفعة المترتبة على المسارات البديلة للتصرف، للوصول إلى أفضل طريقة للحصول على أقصى درجة من الاشباع أو المنفعة.

٤- أساليب التكيف الاجتماعي التي يتبعها أفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم:

تبين أن التضخم دفع أفراد الطبقة الوسطى إلى تغير أنماط استهلاكهم بشكل عام في الغذاء والملابس والتعليم والصحة واتجهوا إلى إدارة نفقاتهم الشخصية بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار ووضع سلم أولويات جديد يبدأ بالأساسيات ويتدرج نحو الكماليات. وتنقسم أساليب التكيف الاجتماعي التي اتبعها أفراد الطبقة الوسطى في مواجهة ارتفاع الأسعار إلى:

أ- أساليب التكيف في تلبية الاحتياجات الأساسية في مجالات الغذاء والتعليم والصحة بإعادة ترتيب أولوياتهم من الاحتياجات الأساسية والتدرج نحو الكماليات والاستغناء عن بعض الكماليات الترفيهية وذلك لمواجهة أعباء الحياة المتزايدة التي تستهلك الدخل بشكل كبير وتتمثل هذه الأساليب في تغيير العلامة التجارية أو خفض جودة المنتجات الغذائية التي يقوموا بشرائها، والتقليل من القيام ببعض الأنشطة الترفيهية مثل الذهاب للمطاعم والكافيهات والحدائق والملاهي.

ب- أساليب تتعلق بالتضامن الاجتماعي وتتمثل في اقتراض أو سلف أموال من الأقارب أو الأصدقاء، أوالاشترك معهم في جمعية دوارة، أوالاشتراك معهم في شراء بعض الاحتياجات واقتسامها.

ج- أساليب تعتمد على اتباع ثقافة الاستغناء والاستبدال في الاحتياجات كاستخدم العلاج المنزلي لتقليل تكلفة الذهاب للمستشفيات والانفاق عالأدوية، وتجنب المناسبات التي تضغط علي الفرد ماديًا، والتخلي عن قضاء العطلات الصيفية أو تقليل مدتها، وإعادة تدوير بعض المواد بعد الإنتهاء من حاجتها الأساسية.

حيث توصل البحث إلى وجود فرق دال إحصائيًا بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق بأساليب ووسائل التكيف الاجتماعي التي تتبعها الطبقة الوسطى مع ظاهرة التضخم عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (١٥٠,٣٦٠)، وهي أكبر من قيمة " كا٢" الجدولية، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًا. وهو ما يتفق مع دراسة (العربي، ٢٠١٨) التي أشارت إلى معاناة الغالبية العظمى من الطبقة الوسطى من عدم كفاية الدخل، واتخاذهم عدد من الآليات لتلبية متطلباتهم الحياتية المختلفة، منها الاستغناء عن بعض بنود الإنفاق المتعلقة بالوجاهة الاجتماعية، وترشيد الإنفاق الشخصي. كما يتفق مع دراسة (Helmy& Roushdy, 2022) التي أكدت على أهمية دور رأس المال الاجتماعي في مساعدة الأسر على التكيف مع الصدمات الاقتصادية والأحداث المضطربة واعتمادهم على وتلقي المساعدات غير الرسمية من الأقارب والأصدقاء أكثر من المصادر الرسمية للقروض واستخدام الأصول.

٥- إجراءات الدولة في دعم شبكة الأمان الاجتماعي لمواجهة ظاهرة التضخم:

اتضح من البيانات الإحصائية أن (٥٨,٣٪) من أفراد العينة قد استفادت من التأمين الصحي في الحصول على الدواء والكشف الدوري وهي نسبة مرتفعة، وفي ضوء ذلك تبرز الجهود التي تبذلها الدولة في تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي لمواطنيها للتخفيف من آثار التضخم عليهم، فقد تبنت الحكومة المصرية حزمة من الإجراءات لمواجهة التضخم وتقليل آثاره السلبية من خلال رفع الحد الأدنى للأجور، وزيادة منظومة الدعم ونوعية السلع والخدمات المدعومة، بالإضافة إلى المعارض التي تعرض السلع بأسعار مخفضة تقل

عن مثيلتها في الأسواق الحرة كالمبادرة الرئاسية "كلنا واحد لبيع السلع المخفضة" ومعارض "أهلًا مدارس، و أهلًا رمضان"، بالإضافة إلى منحة ال ٣٠٠ جنيه المقررة من قبل الحكومة للعاملين وأصحاب المعاشات. وهو ما يتفق مع دراسة (El-Laithy & Armanious, 2018) التي أكدت على أهمية شبكة الأمان الاجتماعي ودورها في مواجهة الصدمات المالية. حيث أن توفر التأمين الصحي والاجتماعي يقلل من التعرض للصدمات المالية إذا كان أحد أفراد الأسرة يعاني من مرض مزمن أو حاد، كما أن الأسر التي تمتلك بطاقات تموينية تكون أقل عرضة للمعاناة من ارتفاع الأسعار.

٦- مقترحات أفراد العينة لمواجهة ظاهرة التضخم والحد من آثارها:

اتضح من الإحصاءات وجود فرق دال إحصائيًا بين تكرارات استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمقترحات أفراد العينة لمواجهة ظاهرة التضخم والحد منها عند مستوى (٠,٠١)؛ حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (١٦٥,٨٦٧)، وهي أكبر من قيمة " كا٢" الجدولية، وهذا يدل على وجود فرق دال إحصائيًّا ولصالح الإجابات الأكثر تكرارًا، وهي على التوالي: ضبط الأسواق التجارية وزيادة الرقابة عليها في المركز الأول بنسبة (٧٣٪)، ورفع الأجور بما يتناسب مع معدلات ارتفاع الأسعار بنسبة (٦٣٪)، وتشجيع التوسع الزراعي للحد من الاستيراد بنسبة (٥٩,٧٪)، وتشجيع الانتاج والتصدير بنسبة (٥٨,٣٪)، ونشر ثقافة الاقتصاد في الانفاق والاستهلاك، وزيادة برامج الدعم والعمل على وصوله لمستحقيه بنسبة (٥٥,٣٪)، والتوسع في المعارض والحملات التي تعرض السلع بأسعار مخفضة بنسبة (٥٣,٧٪)، و تشجيع الصناعة المحلية من خلال الحد من استيراد السلع الكمالية بنسبة (٤٦,٧٪).

٧- توجد علاقة دالة إحصائيًا بين التكيف الاقتصادي والاجتماعي لأفراد الطبقة الوسطى وظاهرة التضخم عند مستوى المعنوية (٠,٠١)، حيث بلغ معامل ارتباط التكيف الاقتصادي قيمة (٠,٤٩٣**)، وجاء معامل ارتباط التكيف الاجتماعي بقيمة (٠,٥٤٢**). أي أنه كلما زاد معدلات التضخم زاد إتباع أفراد الطبقة الوسطى لأساليب التكيف الاقتصادي والاجتماعي للتعايش مع التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

٨- لا يوجد فرق دال إحصائيًّا في مستوى التكيف الاقتصادي لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم تعزى لمتغير النوع، حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (٤,٦٣١) عند مستوى (٠,٠١)، وهي أقل من قيمة "كا٢" الجدولية. في حين يوجد فرق دال إحصائيًّا في مستوى التكيف الاقتصادي لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم تعزى لمتغيرات العمر، والدخل، ومستوى التعليم، حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة للمتغيرات على التوالي(١٦,٩٢٩)، (٦٢,٢٤٥)، (٦٩,٤٤٥) عند مستوى (٠,٠١)، وهي أقل من قيمة "كا٢" الجدولية.

٩- لا يوجد فرق دال إحصائيًّا في مستوى التكيف الاجتماعي لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم تعزى لمتغير النوع، حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة (٤,٩٩٨) عند مستوى (٠,٠١)، وهي أقل من قيمة "كا٢" الجدولية. بينما يوجد فرق دال إحصائيًّا في مستوى التكيف الاجتماعي لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التضخم تعزى لمتغيرات العمر، والدخل، ومستوى التعليم، حيث بلغت قيمة " كا٢" المحسوبة للمتغيرات على التوالي(١٨,١٣٣)، (٧٢,٤٥٤)، (٣٦,١٨١) عند مستوى (٠,٠١)، وهي أقل من قيمة "كا٢" الجدولية.

خامساً: توصيات الدراسة:

١- تعزيز دور وزارة التجارة والصناعة في التصدي لارتفاع معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار من خلال إقرار تشريعات وسياسات فعالة للمنافسة وحماية المستهلك، وتفعيل قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، واتخاذ الإجراءات الرادعة لكل من يسعى لاستغلال المستهلكين.

٢- تشجيع أفراد المجتمع على شراء المنتج المحلي وتفضيله على المنتجات المستوردة كمحاولة لمواجة التضخم.

٣- تفعيل دور وسائل الإعلام من خلال تقديم البرامج والحملات الإعلانية المختلفة لمعلومات وشرح مبسط عن قضية التضخم الاقتصادي وتداعياتها على الحياة اليومية وتوعية أفراد المجتمع بضرورة التصرف بحكمة مع التضخم وارتفاع الأسعار.

٤- تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني في توعية وتثقيف أفراد المجتمع بأهمية ترشيد الاستهلاك من خلال تقديم ندوات وورش عمل وتدريبات تهدف إلى تبني نمط حياه مستدام يعتمد على تغيير السلوكيات الاستهلاكية بتقليل الاستهلاك الزائد للسلع الأساسية والتخلي عن الكماليات.

٥- ضرورة تبني مؤسسات التعليم _ المدارس والجامعات _ مناهج دراسية تقدم موضوعات تسهم في توعية الطلبة بخطورة مشكلة التضخم وكيفية التعامل معها في الحياة اليومية.

سادسًا: قائمة المراجع:

المراجع العربية:

١. آل مظف، عبيد بن علي عطيان. (٢٠١٤). سوسيولوجيا التكيف مع الأزمات الاقتصادية: استراتيجيات الأسرة السعودية في التعامل مع التضخم الاقتصادي. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، ٢٨(٢). ١٥١-١٨٤.

٢. الببلاوي، حازم. (١٩٩٥). دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي. دار الشروق، القاهرة.

٣. البنك المركزي المصري، بيان عن التضخم لشهر اكتوبر ٢٠٢٣، في الموقع:
https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2023/11/12/12/40/cpi-press-release-october-2023?fbclid=IwAR1A-UaUsFpDinb_U0OS-i6s-lIslAzcRcOSjvSua4Yi3F9bUIyTQQzN8pM

٤. البطرني، رنا محمد محمد. (٢٠٢١). أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي (دراسة حالة جمهورية مصر العربية). *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، *٧*(١١)، ٥٣٩-٥٥٨.

٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (يونيو ٢٠٢٣). النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين مايو ٢٠٢٣، جمهورية مصر العربية. In https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=2542 .

٦. حامد، عبد الناصر سليم، (٢٠١٢). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

٧. حماد، جمال. (٢٠١٤). التضخم وآثاره الاجتماعية دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية. حوليات أداب عين شمس، ٤٢(أكتوبر-ديسمبر)، ٣٧-٨٠.

٨. ذكى، رمزي. (١٩٩٨). وداعاً للطبقة الوسطى. دار المستقبل العربي، القاهرة.

٩. الرفاعي،عبد الهادي، وسالي عندنان محمد. (٢٠١٦). دراسة أثر التّضخّم في مستوى معيشة الأسرة السّوريّة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. ٣٨(٦).

١٠. زين الدين، الحبيب استاتي. (٢٠١٧). الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية. دورية عمران للدراسات الاجتماعية، ٦(٢٢)، ١٦٥-١٨٦.

١١. شكري، علياء وآخرون، (١٩٩٥). الحياة اليومية لفقراء المدينة "دراسات إجتماعية واقعية"، ط٨، القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.

١٢. الصالح، مصلح. (١٩٩٩). الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض.

١٣. صندوق النقد الدولي. (١٧ مارس، ٢٠٢٢). مدونات الصندوق: الحرب في أوكرانيا وأصدائها عبر مختلف مناطق العالم، في الموقع:
https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/03/15/blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions-031522

١٤. عبد المجيد، محمد سعيد، والحيطي، ممدوح عبد الواحد. (٢٠٢٣). التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على التنمية دراسة للحالة المصرية. المجلة العلمية بكلية الآداب، ٢٠٢٣(٥٢)، ٥٤١-٦١٣.

١٥. عبد المعطي، عبد الباسط. (٢٠٠٢). الطبقات الاجتماعية في مصر، اتجاهات التغير والتفاعلات في الفترة من ١٩٧٥-٢٠٢٠، القاهرة، دار ميريت للنشر والمعلومات.
١٦. العربى، هاني توفيق إبراهيم. (٢٠١٨). التحولات الاقتصادية وتأثيراتها على الطبقة الوسطي الحضرية خلال الفترة من (٢٠١١–٢٠١٨) دراسة حالة علي شرائح من العاملين بالجهاز الحكومي بمدينة المنيا. مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة قناة السويس،١(٢٤)، ٢٦٦-٣٢٨.
١٧. العشري، مشيرة محمد حسن. (٢٠٢٠). ظاهرة التضخم وأثرها على نوعية حياة المجتمع المصري: دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة طنطا. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٤٨ (٣)، ١٣٧- ١٧٢.
١٨. عطيان، عبيد بن علي. (٢٠١٣). التأثيرات الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة السعودية: دراسة على عينة من الأسر في مدينة جدة. مجلة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ع٦، ١٠- ٣٢.
١٩. عوض، شريف محمد. (٢٠١٠). المحددات الاجتماعية للادخار بين شرائح الطبقة الوسطى في حضر محافظة الجيزة: تحليل سوسيو اقتصادي. مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٧٠ (٤).
٢٠. غورينشا، بيير–أوليفييه. (١٩ أبريل ٢٠٢٢). الحرب تلقي بظلالها القاتمة على الآفاق الاقتصادية العالمية في ظل تسارع معدلات التضخم، صندوق النقد الدولي. في الموقع: https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/04/19/blog-weo-war-dims-global-economic-outlook-as-inflation-accelerates
٢١. كريب، إيان. (١٩٩٩). النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: محمد حسين غلوم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
٢٢. محمد، إسماعيل محمد إبراهيم. (٢٠٢٢). التضخم وأثره على الاقتصاد السوداني: دراسة حالة ولاية غرب دارفور-السودان ٢٠٢٠. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية. ٣(٦)، ص ١٨٨ - ٢٠٦.في الموقع: https://doi.org/10.53796/hnsj3611 .
٢٣. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء، مبادرة كلام في الاقتصاد "التضخم"، فبراير ٢٠٢٣. في الموقع: https://www.idsc.gov.eg In.
٢٤. النجار، أحمد. (٢٠٠٩). التضخم، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة: الأهرام.

المراجع الأجنبية:

1. Perry, N. (2014). Debt and deficits: Economic and political issues. *Global Development and Environment Institute Tufts University, available at: http://www.ase.tufts.edu/gdae/education_materials/modules/DebtAndDeficits. pdf.*
2. Abdelraouf, N., El-Abbadi, H., & Noureldin, D. (2021). Inflation dynamics in Egypt: Structural determinants versus transitory Shocks. *The Journal of Developing Areas*, *55*(2).
3. Oner, C. (2010). What is inflation. Finance & Development, 47(1), 44-45.

4. Umeh, O. L., & Oluwasore, O. A. (2015). Inflation Hedging Abilities of Residential Properties in Selected areas of Ibadan Metropolis, Nigeria. ATBU Journal of Environmental Technology, 8(2), 93-106.
5. Ehiogu, C. P., Eze, O. R., & Nwite, S. C. (2018). Effect of inflation rate on insurance penetration of Nigerian insurance industry. International Research Journal of Finance and Economics, 170, 1.
6. James, É. (1962). A general survey of post-war inflation. In Inflation: Proceedings of a Conference held by the International Economic Association (pp. 3-18). Palgrave Macmillan UK.
7. Lin, M. T. (1967). Keynes's theory and inflation. A master report, Department of Economics, Kansas State University, Manhattan, Kansas.
8. Tarkhnishvili, A., & Tarkhnishvili, L. (2013). Middle class: Definition, role and development. *Global Journal of Human Social Science. Sociology & Culture*, *13*(7), 21-31.
9. Abdelraouf, N., El-Abbadi, H., & Noureldin, D. (2021). Inflation dynamics in Egypt: Structural determinants versus transitory Shocks. *The Journal of Developing Areas*, 55(2).
10. Soliman, H. A. (2023). The Influence of COVID-19 pandemic on Inflation: An Empirical study on Egypt, Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Research, Faculty of Commerce, Damietta University, 4(1)1, 751-787.
11. Helmy, I., & Roushdy, R. (2022). Household vulnerability and resilience to shocks in Egypt. The egyptian labor market: A focus on gender and economic vulnerability, 295-325.
12. El-Laithy, H.& Armanious, D. (2018). Financial Shocks and Coping Strategies in Egypt. Institute of Developing Economies (IDE-JETRO). In https://www.ide.go.jp/library/Japanese/Research/Project/2016/pdf/c13_01.pdf
13. Youssef, W. M. (2000). Remittances and Inflation in Egypt: An Econometric Study Using an ARDL Model. Arab Journal of Administration, Vol. 44, No. 4.
14. Sharp, A. M., Register, C. A., & Grimes, P. W. (2010). Economics of social issues. 19th ed. The McGraw-Hill series economics: New York.
15. Ackley, G. (1978). Macroeconomics: theory and policy. Coll Macmillan Publishers,London.

16. Dwivedi, D. N. (2010). Macroeconomics: Theory and Policy, 3rd ed.Tata McGraw-Hill Education, New Delhi.
17. Lin, M. T. (1967). Keynes's theory and inflation. A Master report, Department of Economics, Kansas State University, Manhattan: Kansas.
18. Kunst, J. R., & Obaidi, M. (2020). Understanding violent extremism in the 21st century: the (re) emerging role of relative deprivation. Current opinion in psychology, 35, 55-59.
19. Richardson, C. (2011). Relative deprivation theory in terrorism: A study of higher education and unemployment as predictors of terrorism. Politics Department, New York University.
20. Smith, H. J., Pettigrew, T. F., Pippin, G. M., & Bialosiewicz, S. (2012). Relative deprivation: A theoretical and meta-analytic review. Personality and social psychology review, 16(3), 203-232.
21. Smith, H. J., & Pettigrew, T. F. (2015). Advances in relative deprivation theory and research. Social Justice Research, 28 (1), 1-6.
22. Ritzer, G. (2011). Sociological theory, New York: Mc Graw-Hill.
23. Wallace R A., and Alison W., 1995. Contemporary Sociological Theory Continuing the Classical Tradition, 4th Ed. Englewood Cliffs, Prentice hall Inc.
24. Turner, J. (1999). The structure of sociological theory. The Dorsey Press: Chicago.